

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٩٦**

الأربعاء ٢٧ حزيران/يونيه، ٢٠١٨، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد لي تشينغ
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

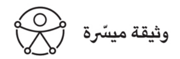
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود (S/2018/617)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/619)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود (S/2018/617)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/619)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما: ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشارك السيد دي ميستورا في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في جلسة اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/617، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، والوثيقة S/2018/619، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٠١ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن. عندما خاطبت المجلس آخر مرة في ١٦ أيار/مايو (انظر S/PV.8260)، تكلمت عن ثلاث أولويات، وقف التصعيد، وإحياء العملية السياسية، وسد الفجوات بين مختلف مجموعات الجهات المعنية الدولية عن طريق الدبلوماسية الرفيعة المستوى حيث إنه قد حان الوقت الآن للدبلوماسية الرفيعة المستوى. وأود الآن أن أقدم تقريرا عما وصلنا إليه بشأن كل عنصر من هذه العناصر.

أولا، فيما يتعلق بوقف التصعيد، يؤسفني أن أقول إنه ليس لدي سوى القليل لأذكره، أو بالأحرى، القليل من التطورات الإيجابية لأذكرها. في الواقع، أشعر ببالغ القلق إزاء تطور الأحداث، لا سيما في جنوب غرب سورية. ففي هذه المنطقة، بينما نحن نتحدث الآن، نشهد هجوما بريا شاملا وقصفا جويا وتبادلا لإطلاق النار من الجانبين. وأود أن أعتقد بأن مجلس الأمن لن يسمح بأن يتحول ذلك إلى غوطة شرقية أخرى أو شرق حلب أخرى أو حلب بوجه عام، حيث تم التضحية بكثير من المدنيين ولقوا حتفهم. إلا أنني أرى أن الأمور تتحرك في هذا الاتجاه.

علينا أن ندرك ما سيعنيه أن يشهد الجنوب الغربي معركة شاملة حتى النهاية. قد يصبح الأمر مثل حلب والغوطة الشرقية مجتمعين فيما يتعلق بالسكان في المناطق التي قد تتضرر. وحسبما أسمع فإن ٤٥ ٠٠٠ شخص – قرابة ٥٠ ٠٠٠ – قد شردوا بالفعل بسبب القتال، معظمهم من شرق محافظة درعا إلى مناطق قريبة من الحدود الأردنية. في هذه السنة وحدها، تم

تشريد أكثر من ٠٠٠ ٩٠٠ شخص في سورية في مختلف أنحاء البلد. لا يمكن تصور ما ستكون عليه الحالة إذا أضفنا إلى ذلك عدد جميع الموجودين حاليا في شرق محافظة درعا. سيقدم زميلي جون غينغ، الذي أراه في القاعة اليوم، إحاطة للمجلس بشأن هذه المسائل بمزيد من التعمق في الوقت المناسب.

كما يجب علينا أن نفكر في التداعيات الإقليمية. فعلى نحو ما ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش بنفسه، فإن التصعيد في المنطقة الجنوبية الغربية يشكل مخاطر كبيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين، وهي نقطة ما برحت أؤكد عليها باستمرار. وفي الواقع، لا تزال التوترات الإقليمية مستمرة. ولتقديم مثال إلى أعضاء المجلس، فقد تم الإبلاغ عن شن ضربات جوية يوم الاثنين من هذا الأسبوع على مطار دمشق، والتي نسبتها وسائط الإعلام السورية إلى إسرائيل. ليس بوسعنا تأكيد ذلك بصورة مستقلة، ولم تقدم إسرائيل أي بيان بشأن هذه المسألة، ولكننا نشعر بالقلق من أنه يمكن لنشوب معركة كاملة في الجنوب الغربي أن يشعل هذا النوع من التوترات. وما برح موقفنا بشأن حلب والغوطة وأماكن أخرى في سورية متمثلا على الدوام في جعل قدسية حياة الإنسان – المدنيين – فوق كل اعتبار.

لقد شهدنا شهورا من الحوار الإقليمي المكثف والمتبادل بشأن المنطقة الجنوبية الغربية، ونظرنا فيه باهتمام لأننا رأينا وظننا أن هناك قدرا من التقدم. ولذلك، أحث جميع الأطراف – الحكومة السورية والجماعات المسلحة وجميع الأطراف المعنية – على الاستفادة من الدروس التي تعلمناها جميعا من الغوطة الشرقية والغوطة وحلب وأماكن أخرى، واستخدام القنوات الموجودة بالفعل – ونحن نعلم أنها موجودة ونعرف مكانها – ونعمل بشأن الترتيبات التي يمكن أن تحول دون المزيد من المعاناة الإنسانية، وحماية المدنيين، وتوفير مخرج من إمكانية حدوث المزيد من المآسي في هذا النزاع الوحشي الذي دام لسبع سنوات.

وآمل أن تتاح لنا فرصة لمناقشة هذه المسألة في مشاورات مغلقة لأننا قلقون حقا.

وفيما يخص اللجنة الدستورية، فقد بدأنا نرى بعض التحرك نحو عملية سياسية. ولهذا السبب نشعر بقلق بالغ من أن التصعيد العسكري يمكن أن ينطوي على إمكانية تقويض التقدم الذي نشهده على الجبهة السياسية. وخلال الشهر الماضي، كثفنا جهودنا لإيجاد سبيل للمضي قدما لتنفيذ بيان سوتشي الختامي لإنشاء لجنة دستورية يقودها ويملك زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة في إطار عملية جنيف وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وبعد أربعة أشهر ونصف من إعلان سوتشي، في ٢٨ أيار/ مايو، قدمت الحكومة السورية حافزا عندما قدمت إلى مكتبي في دمشق ٥٠ اسما لقائمتها الحكومية. وقد أعربت عن تقديري للحكومة السورية على هذه الخطوة الهامة. كما أعربت عن تقديري للاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، اللتين أعلم أن الحكومة السورية قد ناقشت معهما هذه القائمة والتي ساعد تشجيعهما على اتخاذ هذا الإجراء.

وبعد تلقي هذه القائمة، قررت التشاور مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين في اسطنبول وطهران والقاهرة وأماكن أخرى، والتقيت مع كبار المسؤولين في بلدان هذه العواصم، بمن فيهم الرئيس المصري السيسي، فضلا عن مسؤولين من جامعة الدول العربية وزعماء المعارضة. وكنت على اتصال مع الاتحاد الروسي على عدة مستويات، ومع الولايات المتحدة وبلدان أوروبية. وعلى أساس هذه المناقشات المفيدة، قررت أن الوقت قد حان الآن للاستفادة من مبادرة الحكومة السورية هذه، وتكثيف المشاورات، والتعمق فيها. وعليه أجريت، في ١٩ حزيران/يونيه، مشاورات رسمية مشتركة على مستوى رفيع جدا في جنيف مع الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا وجمهورية إيران الإسلامية. وناقشنا أفضل طريقة لتنفيذ بيان سوتشي الختامي

لإنشاء لجنة دستورية يقودها ويتولى زمامها السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف.

ولا بد لي من القول بأنه كان لقاء بناء. وكان جزء كبير من المناقشات متعلقا بتشكيل اللجنة فضلا عن مسائل من قبيل اتخاذ القرارات، وكيفية تجنب الجمود. وكان الهدف هو التماس بعض التفاهمات الأولية.

وتبادل المشاركون الآراء بشأن هذه المسائل بطريقة تفاعلية وبناءة للغاية. وظهرت بالفعل أرضية مشتركة – ولو بشكل أولي، ولكنها ظهرت. وعموما، نشأت روح من المفاوضات البناءة والتسوية المحتملة لأن كافة البلدان الثلاثة أدركت الحاجة إلى إنشاء لجنة دستورية تتمتع بالمصداقية في نظر المجتمع الدولي.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه، اجتمعت مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي، قدم لي مشورة سليمة. وسأجتمع غدا مع الممثلة السامية موغيريني بشأن هذه المسائل. وفي ٢٥ حزيران/يونيه استضفت مشاورات مشتركة في جنيف، بمشاركة كل من الأردن وألمانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، حسب الترتيب الأبجدي. وناقشنا بشكل متعمق ترتيبات التهدئة، والتي تشكل بوضوح عنصرا رئيسيا يقوم عليه إحراز تقدم على الجبهة السياسية. وجرى تبادل للآراء بشأن أهمية إقامة روابط دبلوماسية بين مختلف المجموعات التي تتعامل مع الحالة في سورية، وكذلك آفاق إحراز تقدم على المسار الدستوري.

وكان هناك توقع واضح لدى تلك البلدان – وأود أن أكون صريحا: إنها مهتمة بهذه العملية ولها مصلحة فيها وهي أيضا الجهات التي يمكن أن تكون أطرافا فاعلة هامة في أي عملية محتملة لإعادة الإعمار– أن أي لجنة دستورية يجب أن تتسم بالمصداقية وأن تحظى بالشرعية الدولية ويجب أن تضم مجموعة متنوعة وممثلة للشعب السوري، عملا بما جاء في بيان سوتشي الختامي، مثل المستقلين وممثلي المجتمع المدني والخبراء والمرأة.

واستنادا إلى مشاوراتي مع العديد من أصحاب المصلحة، أعتزم مواصلة ممارسة صلاحياتي للإسهام في تعديل اللجنة لكفالة، أولا، مصداقيتها وثانيا، شرعيتها الدولية. وفيما يتعلق بالمرأة، أود أن أؤكد توقعي بأن أي لجنة دستورية يجب أن تشكل المرأة فيها نسبة ٣٠ في المائة على الأقل. وفي هذا الصدد، لاحظت بسرور أن ٢٦ في المائة من الأسماء الخمسين المدرجة على قائمة الحكومة المقدمة إلينا هم من النساء، وهو غير كاف لأننا نهدف إلى بلوغ نسبة ٣٠ في المائة، ولكنه إشارة جيدة جدا. ومن المؤكد أنني لن أتأثر بما قد يثيره آخرون من أنه لا يوجد عدد كاف من السوريات المتخصصات في المسائل الدستورية. فقد اجتمعت أمس، على سبيل المثال، أكثر من ٢٠٠ امرأة سورية من مختلف الخلفيات في بيروت للمشاركة في مؤتمر نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلى الرغم من الاختلافات، فقد اتفقن على العديد من النقاط، بما في ذلك على مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار، بما في ذلك في أي لجنة دستورية. وأحيط علما أيضا بالرسالة الأخيرة لدعم المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة، بنسبة تمثيل تبلغ ٣٠ في المائة على الأقل، في اللجنة الدستورية، والتي أرسلها إلينا ممثلو أعضاء مجلس الأمن، بيرو والسويد والمملكة المتحدة.

ونحن ننتظر الآن قائمة بالأسماء من المعارضة، وهو ما نأمل في تقديمه قريبا. وأعلم أن عملا جادا يجري بشأن هذه المسألة فيما نتكلم. كما سأواصل تيسير عملية مد الجسور بين المستقلين والخبراء والقيادات القبلية والمجتمع المدني والنساء، على النحو المبين في بيان سوتشي، وبصراحة في الكثير من مداولاتنا المشتركة. وأود أن أضيف أن الاجتماعين اللذين عقدا في جنيف أكدا على نقطة هامة والتي سأؤكدها أنا أيضا: دعم البلدان الرئيسية لدور الأمم المتحدة في تيسير العملية السياسية في جنيف، بما في ذلك اللجنة الدستورية.

وعموما، تمثل هذه المشاورات خطوة حذرة إلى الأمام، وعلي أن أتوخى الحذر، أما وقد رأيت كيف أننا في بعض

الأحيان نخطو خطوة إلى الأمام ثم نعود خطوتين إلى الوراء. ولكن أود أن أكون واضحا: إن هذه حزمة إجراءات وذلك أمر ناقشناه مع الجميع، فلا اتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء. ولذلك، فإنها عملية مستمرة. وأدرك أيضا أن هذه العملية ستتطلب موافقة ومشاركة الحكومة والأطراف السورية، مع الاحترام الكامل لشواغلها وحساسياتها – الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني.

ومن جانبي، سأواصل تيسير المزيد من التحرك في هذا الاتجاه للسعي إلى الحصول على الدعم والاستشارة والمشورة من جهات كثيرة، ولهذا أتوقع دعوة الجهات الداعية إلى مؤتمر سوتشي مرة أخرى إلى جنيف في الأسابيع المقبلة، فضلا عن البلدان الستة التي التقيت ممثلين لها يوم الإثنين وآخرين، ثم سأقدم تقريرا إلى مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أشير إلى أنه إذا أردنا المضي قدما في عملية دستورية صوب ما يقول الجميع في سورية أنهم يريدونه، بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، سيكون من المهم الشروع في اتخاذ خطوات يمكن أن تعيد الثقة في السلام الاجتماعي. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق عندما نرى قوانين تشريعية أحادية الجانب مثل القانون رقم ١٠، الذي نفهم أنه أثار قلق الكثير من اللاجئين بشدة، وبصراحة استمعت حتى للكثير عن ذلك من بلدان مجاورة مثل لبنان.

ونحث أيضا على اتخاذ إجراءات محددة بشأن مسألة المحتجزين. واليوم، حتى ونحن نتكلم الآن، أرسلتُ فريقا فنيا من مكتبي إلى أنقرة لحضور اجتماع للفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثث، فضلا عن تحديد الأشخاص المفقودين. والأمم المتحدة عضو في هذا الفريق إلى جانب إيران والاتحاد الروسي وتركيا.

وكما يعلم المجلس، لم تتحقق أي نتائج حتى الآن. ومع ذلك، فإننا لم نستسلم. واجتماع اليوم هو بالفعل الاجتماع الثالث للفريق العامل، الذي يعالج مسألة إنسانية رئيسية تؤثر على الآلاف المؤلفة من أبناء الشعب السوري. وما يلزم الآن وما نتوقعه نحن وأبناء الشعب السوري هو بعض الخطوات والنتائج الملموسة للتخفيف من معاناة المتضررين من هذه الحالة المأساوية. وسيواصل أعضاء فريقي المتواجدون في أنقرة اليوم تقديم دعم استباقي للفريق العامل، الذي أنشئ في أستانا. ويحدوني الأمل في أن تُظهر الأطراف المعنية الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق بعض النتائج في هذا المجال.

في الوقت نفسه، نواصل البحث عن سبل لمد الجسور بين المجموعات المختلفة من الأطراف الفاعلة الدولية عن طريق الدبلوماسية الرفيعة المستوى. وهذه خلاصة القول بالنسبة لي وقد شهدنا ذلك يحدث. إن الحوار الجاد والقوي والمستدام أمر حيوي لدعم تدابير التهدئة التي تمس الحاجة إليها الآن والعملية السياسية بوجه عام. وقد ناقشت هذه المسألة مع الرئيس السيسي في القاهرة عندما كنت هناك، وقدم لي بعض الأفكار البناءة في هذا الصدد. وأعتقد أننا نشهد بالفعل ظهور شبكة من المناقشات الدولية الرفيعة المستوى بشأن سورية: الاتصالات المتكررة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، على سبيل المثال، على العديد من المستويات المختلفة؛ والاتصالات على مستوى رفيع للغاية بين الرئيس بوتين والرئيس ماكرون والرئيس بوتين والمستشارة ميركل؛ وتكثيف المحادثات بين الولايات المتحدة تركيا بشأن مختلف المسائل.

ونستطيع الاستفادة من كل ذلك. وقد قمت بجولات مكوكية في جميع العواصم الهامة في الآونة الأخيرة، ولذلك يمكنني القول بشيء من الحجية والثقة إن هناك أرضية مشتركة يمكن البناء عليها والتي يمكن أن توفر أساسا متينا لبعض التفاهمات المحددة. ووجهات نظر العديد من البلدان ليست متباعدة بهذه الدرجة بشأن مسائل يسهل بصراحة حلها أو تناولها، مثل السيادة الوطنية والوحدة والعديد من المسائل الأخرى، وما فتئنا نعمل بشأنها.

وأود أن أؤكد مجددا أن الأمم المتحدة على استعداد لاستخدام مساعيها الحميدة وكفاءتها وخبرتها – ولدينا فريق كامل يعمل على ذلك – لإيجاد أرضية مشتركة وللإسهام في تيسير الحوار الدولي بشأن هذه النقاط.

في الختام، فإننا نتحرك بحذر في الاتجاه الصحيح على الصعيد السياسي. وأطلب دعم جميع الحاضرين، بما في ذلك الحكومة السورية، التي يجلس ممثلوها في القاعة، في تيسير هذا الجهد.

وفي نهاية المطاف، يجب أن يكون هذا الجهد بقيادة سورية ومُلكية سورية، لأنه ما من بلد أو منظمة يمكن أن تفرض سياسة الأمر الواقع على الشعب السوري. ونحن نعلم ذلك، ولكن علينا أن نمضي قدما.

أما رسالتي الثانية فهي ما ينتابنا حاليا من شعور عميق بالقلق إزاء التطورات المحتملة في ميدان القتال وإمكانية اتساع نطاقها لتصبح توترات إقليمية. ولذلك، نحض المجلس وجميع الأطراف المعنية على المساعدة في إيجاد ترتيب أو حل في الجنوب الغربي يجنب المدنيين المعاناة ويحول دون التحركات الكبيرة للأشخاص المشردين، ويحد من التوتر المحتمل كي لا نرى مرة أخرى بعد سبع سنوات، ربما ونحن نقترب من نهاية الصراع، تكرارا لما شهدناه للأسف في حلب والغوطة الشرقية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينغ.

السيد غينغ (*تكلم بالإنكليزية*): أقدّم هذه المعلومات المستكملة إلى مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك.

أود أن أبدأ بالتطورات المقلقة في جنوب سورية حيث تصاعد العنف بشكل حاد في الأسبوع الماضي ويجري حاليا قصف بالمدفعية الثقيلة وقصف جوي. وحتى الآن، تشير التقديرات إلى أنه تم تشريد من ٠٠٠ ٤٥ إلى ٠٠٠ ٥٠ شخص بسبب القتال، ومعظمهم من شرق محافظة درعا إلى مناطق قريبة من الحدود الأردنية. إنه تم التخلي تماما تقريبا عن عدد من القرى المتضررة أو التي تشعر بالخوف جراء قربها من ساحات القتال. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن ”عدد الأشخاص المشردين يمكن أن يتضاعف إذا ما استمر العنف في التصاعد“. وتفيد التقارير بأنه قُتل العشرات من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وهناك العديد من الجرحى.

كذلك أصابت الهجمات الهياكل الأساسية المدنية، مما تسبب في أضرار واسعة النطاق، بما في ذلك ضربة أمس التي عطلت عمل مستشفى تدعمه منظمة أطباء بلا حدود في مدينة الحراك. ووفقا لمنظمة أطباء بلا حدود، فإن ذلك المستشفى قدم الدعم لأكثر من ٠٠٠ ٩ شخص وقدمت غرفة الطوارئ فيه أكثر من ٧٠٠ ١٥ استشارة في العام الماضي وحده. وثمة مستشفى آخر في شرق ناحية الغارية اضطُر إلى تعليق عملياته بسبب انعدام الأمن. كذلك أصبح مركز الصحة المحلي ومبنى المجلس المحلي في المليحة الشرقية معطلين عن العمل.

تفيد التقارير الإعلامية التي صدرت صباح هذا اليوم بأن الغارات الجوية قصفت مرفق صحي آخر، هذه المرة في بلدة الجيزة، شرق مدينة درعا. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن مستشفى نسيب عن تعليق خدماته، وأعلنت مديرية التعليم في درعا تأجيل جميع الفصول المدرسية والامتحانات. لقد تأثر ٠٠٠ ١٠٠ شخص في مدينة درعا والقرى المحيطة بها جراء انقطاع التيار الكهربائي بالكامل وأصبحت المنطقة في حالة تعتيم كامل، حدث ذلك بالأمس عندما شنت القوات الحكومية هجوما على المدينة الجنوبية المجزئة.

على الرغم من الأعمال القتالية، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المواد الغذائية والرعاية الصحية، والتغذية، والتعليم، والمواد الغوثية الأساسية إلى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ شخص محتاج في جنوب سورية عبر الحدود مع الأردن. إن الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ودعم العمليات عبر الحدود ما انفكوا يخططون بهمة ونشاط لهذا التصعيد منذ الربع الأول من العام، إذ تم نشر الإمدادات في محافظتي درعا والقنيطرة. وإن أي تصعيد آخر سيؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد حالات التشريد ويعرض للخطر قدرة الأمم المتحدة على القيام بالمزيد من العمليات الإنسانية. واليوم، على سبيل المثال، تأجلت قافلة الأمم المتحدة عبر الحدود، بسبب عمليات القصف التي جرت ضمن الكيلومترات للحدود الأردنية. وأذكِّر في هذا الصدد ببيان الأمين العام في الأسبوع الماضي، الذي شدد فيه على ”الحالة الهشة للمدنيين في جنوب سورية“ ودعا إلى ”الوقف الفوري للتصعيد العسكري الحالي“. وأنا أيضا أحض جميع الجهات المعنية على ضمان الاستمرار في مرور الإمدادات الإنسانية عبر الحدود على نحو مستدام وآمن وبدون عوائق لكي تصل إلى جميع المحتاجين، بما يشمل ذلك الأشخاص المشردين حديثا.

أما في شمال غرب سورية، لا سيما في إدلب، فإن الحالة الإنسانية متردية بشكل متزايد. ويرتبط هذا بعمليات التشريد الجديدة الكاسحة منذ أواخر العام الماضي. من الجدير بالذكر أن أكثر من نصف مليون شخص شُردوا إلى إدلب في هذه الأشهر الستة الماضية، سواء من الغوطة الشرقية، أو من ريف حمص الشمالي، أو من اليرموك، أو أجزاء أخرى من إدلب ذاتها. وثمة قلق متزايد حول التصعيد العسكري حيث أُبلغ عن مقتل ٦٠ شخصا من جراء شن ٦٠ غارة جوية في الفترة بين ٧ و ١٠ حزيران/يونيه وحدها، ومن جراء الاشتباكات المسلحة بالقرب من المجتمعات المحلية المحاصرة في سورية في الآونة الأخيرة، وبالتحديد في الفوعة وكفريا. وعلاوة على ذلك، يجري بشكل منتظم تفجير عبوات ناسفة يدوية الصنع في جميع أرجاء المنطقة، إذ أُبلغ عن أكثر من ٢٠ حادثا في أيار/مايو، ووقعت تلك الحوادث مؤخرا في مدينة إدلب نفسها في ٢١ حزيران/يونيه، مما أسفر عنا مقتل ثمانية أشخاص وجرح ٤٠ شخصا آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، وقع عدد من حالات الاختطاف للمهنيين الطبيين والصحيين في حزيران/يونيه طلبا للفدية، الأمر الذي أدى إلى تعليق السلطات المحلية للأنشطة غير الطارئة لعدة أيام.

وفي مدينة الرقة، قامت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ببعثة تقييم في ١٣ و١٤ حزيران/يونيه. وفي حين أن الأمم المتحدة لا تزال تشعر بالقلق إزاء التلوث بالمتفجرات، الأمر الذي يجعل المدينة غير آمنة للعودة، إذ يقدر عدد الذين عادوا بالفعل إليها زهاء ١٣٨ ٠٠٠ شخص منذ انسحاب الدولة الإسلامية في العراق والشام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. واستقر معظم العائدين في المناطق التي تقل فيها نسبيا مستويات تضرُّر البنى التحتية والتلوث بأخطار المتفجرات. وقد حدث انخفاض في متوسط عدد الإصابات الناجمة عن الانفجارات التي أبلغت عنها الجهات الصحية من ١٧٠ إصابة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى ٤٣ إصابة في نيسان/أبريل. تلك أحدث البيانات التي لدينا.

إن الحصول على الخدمات الأساسية في مدينة الرقة آخذ في التحسن تدريجيا مع إعادة فتح المستشفيات والإمداد بالكهرباء في المناطق الريفية الواقعة إلى الشمال من المدينة، فضلا عن مواقع الهياكل الأساسية الأخرى. إن إعادة تأهيل شبكة المياه في مدينة الرقة يسير بوتيرة لا تزال بطيئة جدا. وأُبلغ عن وصول المياه إلى ٥٠ في المائة فقط من المدينة من خلال شبكة المياه، وكثيرا ما تكون بكميات غير كافية. وفي الأحياء التي يحصل الناس فيها على إمدادات المياه من خلال الشبكة، كثيرا ما

يكون وصول المياه على نحو متقطع مما يتسبب بالقلق إزاء تسبب نوعية المياه الرديئة بمخاطر صحية. تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان في مدينة الرقة، وفي جميع أنحاء محافظة الرقة، إذ تصل المياه إلى ٠٠٠ ٣٠٠ شخص كل شهر تقريبا.

إلى الغرب من الرقة، يقدر عدد الأشخاص الذين بقوا في منطقة عفرين، بزهاء ٠٠٠ ١٣٦ شخص بمن فيهم أكثر من ٠٠٠ ٤٠ شخص في مدينة عفرين. يوجد أيضا ٠٠٠ ١٣٤ شخص من منطقة عفرين ما زالوا مشردين في بلدات تل رفعت ونُبل والزهراء وفي المجتمعات المحلية المحيطة بها. لقد حدثت بعض حركات العودة المحدودة إلى منطقة عفرين في أيار/مايو عندما أُبلغ عن عودة عدد من الأشخاص إلى تلك المنطقة يتراوح عددهم من ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٥ شخص.

إن وصول المساعدات الإنسانية في منطقة عفرين آخذ في التحسن، في حين تقدم تركيا والسلطات التركية معظم الاستجابة في تلك المناطق، تقوم الأمم المتحدة من خلال شركائها في المجال الإنساني عبر الحدود بالإسهام أيضا في الخدمات اللازمة لإنقاذ الأرواح والأنشطة في المنطقة. واستنادا إلى التقييم المتعدد القطاعات الأخير الذي قام بها الشركاء في المجال الإنساني في أيار/مايو، لا تزال الاحتياجات كبيرة جدا، في ظل إغلاق معظم المرافق الصحية في المناطق الريفية، وفرار العديد من مقدمي الخدمات من المنطقة، وتعطّل نسبة كبيرة من المدارس والأسواق والمخابز، من جراء استمرار غياب الموظفين والعمال والتجار.

تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المشردين في بلدة تل رفعت والمناطق المحيطة بها، وتقدمها بشكل رئيسي من مستودعاتها في حلب. ومع ذلك، تقتضي الحاجة تقديم المساعدة والخدمات، ولا سيما في المناطق الريفية وفي مواقع الأشخاص المشردين داخليا.

أما في الغوطة الشرقية، فقد أُبلغ عن عودة ما يقرب من ٠٠٠ ١٦ من السكان منذ أوائل حزيران/يونيه. وتشير التقديرات إلى أنه يوجد حاليا ٠٠٠ ١٢٥ شخص يعيشون داخل منطقة محصورة. إن الأمم المتحدة غير قادرة إلى حد كبير على الوصول إلى الغوطة الشرقية منذ تغيرت السيطرة عليها في آذار/مارس. وثمة زيارة كان مخطط القيام بها إلى سقبا وكفر بطنا يوم ١٤ أيار/مايو، ولكن عملية إجراء تقييم كامل للاحتياجات لا تزال تنتظر الحصول على إذن من الحكومة السورية. ويجري تقديم المساعدة من خلال الهلال الأحمر العربي السوري وشركاء محليين آخرين. في ١٠ حزيران/يونيه، قام الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال قافلة مساعدات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك دقيق القمح لنحو ٠٠٠ ٦٠ شخص، ومواد غذائية لنحو ٠٠٠ ٤٥ شخص في دوما.

ولم يتم السماح لموظفي الأمم المتحدة بمرافقة القوافل أو إجراء تقييم للاحتياجات، على الرغم من أن القافلة يجري تسييرها في إطار خطة القوافل نصف الشهرية المشتركة بين الوكالات المتفق عليها. علاوة على ذلك، تم إرسال قافلتين مشتركتين بين الوكالات في أيار/مايو، إلى موقعين يصعب الوصول إليهما، وهما تلبيسة بريف حمص الشمالي، والتلول الحمر في جنوب حماة. وكما هو الحال مع القافلة المتجهة إلى دوما، لم يُسمح لموظفي الأمم المتحدة بالمشاركة في القافلتين. وأوصل الهلال الأحمر العربي السوري مساعدات متعددة القطاعات من الأمم المتحدة إلى ٧٥٠ ٩٢ شخصا في تلبيسة، فضلا عن المساعدة الغذائية لـ ٠٠٠ ١٢ شخص في قرية الجابرية القريبة. وبالأمس تم إيصال مساعدات متعددة القطاعات إلى ٥٠٠ ١٠٧ شخص في الرستن، في ريف حمص الشمالي. ولَم يُسمح في البداية لموظفي الأمم المتحدة بمرافقة تلك القافلة. غير أن السلطات السورية، وبعد مفاوضات مكثفة، بما في ذلك بمساعدة من الاتحاد الروسي، عدلت قرارها وسمحت بوجود للأمم المتحدة، فضلا عن إيصال جميع المواد الطبية والصحية.

لقد وثقت منظمة الصحة العالمية تقارير عن زهاء ٧٠٠ هجمة على المرافق الصحية في سورية منذ بداية عام ٢٠١٤، مع تأكيد وقوع ١١٢ هجمة بالفعل هذا العام. لدينا الآن عدد هجمات مساو لتلك المسجلة خلال العام الماضي بأكمله. يعني ذلك وقوع أكثر من ١٦ هجوما شهريا – بواقع هجوم كل يومين في المتوسط. تمثل الهجمات التي تقع في سورية الآن نحو ٧٠ في المائة من جميع الهجمات على مرافق الرعاية الصحية التي توثقها منظمة الصحة العالمية في جميع أنحاء العالم. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن سورية هي ''المكان الأكثر دموية في العالم بالنسبة للعاملين في مجال الصحة''. أود أن أسلط الضوء على جهودنا الرامية إلى منع وقوع هذه الهجمات.

منذ آذار/مارس، قامت الأمم المتحدة بإخراج ٥٠٠ مكان وموقع تستخدم لأغراض إنسانية للهجمات من ساحة النزاع بالتنسيق مع الاتحاد الروسي والتحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتركيا. وتم ذلك في محاولة للحيلولة دون استهدافها بالخطأ أو عرضا. ومع ذلك أصيبت أربعة من هذه المواقع التي جرى إخراجها من ساحة النزاع للهجمات – وجميعها مرافق صحية – في الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي في ٢٠ آذار/مارس، و ٦ نيسان/أبريل و٢٩ نيسان/أبريل. وإصابة تلك المواقع الأربعة أمرٌ غير مقبول على الإطلاق. يجب علينا جميعا كفالة عدم تعرض أي من مواقعنا التي تم إخراجها من ساحة النزاع للإصابة أو الضرر بصورة غير مشروعة.

في أواخر العام الماضي، طلب المجلس إلى الأمين العام إجراء استعراض خطي للعمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة عبر الحدود. وقد صدر تقرير (S/2018/617) في الأسبوع الماضي. لن أتطرق إلى جميع تفاصيله واستنتاجاته، لكنني سأدلي ببضع نقاط بشأن أثر عملياتنا عبر الحدود على المحتاجين في سورية.

كما يعلم المجلس، هناك حوالي ٥ ملايين محتاج في مناطق يتعذر الوصول إليها عن طريق العمليات عبر الحدود بقدر أكبر من تعذر القيام بها من داخل سورية. من بين هؤلاء، هناك ٢,٦٧ مليون شخص في مناطق لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق العمليات عبر الحدود. هؤلاء أشخاص يتعذر عليهم الحصول على المساعدة من داخل سورية. في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل من هذا العام، بلغ المجموع الصافي لمن تلقوا مساعدة غذائية ٣,٧ ملايين شخص، والعديد منهم تلقاها على أساس شهري؛ وتلقى ٤,٧ ملايين شخص مساعدة تتعلق بخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وسُلمت لوازم تعليمية لـ ٩٤٦ ٠٠٠ شخص؛ وقُدمت مساعدات تغذوية إلى ٦١١ ٠٠٠ شخص. وأجريت ٢١,١ مليون معالجة وعملية طبية في ٨٢ مستشفى و٧٠ عيادة متنقلة تعمل وتتلقى الدعم عن طريق اللوازم الطبية التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من خلال العمليات عبر الحدود.

وقد شهد عام ٢٠١٨ تطورا سريعا للنزاع الدائر، مع تحوّل في السيطرة على الأراضي وتحركات جماعية للسكان، وتشرد حوالي مليون شخص آخر. وبينما تقلصت المساحة الجغرافية للعمليات المضطلع بها عبر الحدود بالتزامن مع انتقال السيطرة على مناطق في الجنوب الشرقي من إدلب، فإن عدد السكان الذين تدعمهم عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود لم ينخفض، وأصبحت احتياجاتهم أكثر إلحاحا. فعلى سبيل المثال، عندا اتخذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، كان عدد سكان إدلب يقدر بـ ١,٩ مليون نسمة. أما اليوم، فيبلغ ٢,٥ مليون نسمة، ونصف هذا العدد هم أشخاص مشردون. لقد اتخذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بدافع الحاجة الإنسانية الماسة والملحة، حيث كان هناك ملايين الأشخاص المحتاجون إلى المساعدة الذين يتعذر الوصول إليهم من داخل سورية. ما دام يتعذر الوصول إلى الأشخاص من داخل سورية، وهو ما عليه الحال اليوم، تظل

الإمدادات الإنسانية عبر الحدود شريان حياة لا غنى عنه لملايين من السوريين المعتمدين على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا والمدير غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح.

لسنا أقرب إلى السلام في سورية ولا أقرب من معالجة أي من شواغل مجلس الأمن إزاء حالات منع وصول المساعدات الإنسانية من جانب نظام الأسد. أصبحت الحالة في منطقة تخفيف التوتر في الجنوب – الغربي بالغة الخطورة. قال الممثل الروسي، يوم الإثنين خلال جلسة مجلس الأمن بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط،

”لم يفعل أحد شيئا أكثر مما فعلت روسيا... [لـ] تخفيض مستوى العنف“ (S/PV.8293، صفحة ٣٥).

وهذا غير صحيح. تشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق إزاء الهجوم الجديد الذي يشنه النظام السوري في الجزء الجنوبي الغربي، بدعم مباشر من روسيا، حيث يوقع استمرار الغارات الجوية والبراميل المتفجرة والقصف المدفعي والهجمات بالصواريخ خسائر كبيرة في صفوف السكان المدنيين. هذا جزء من البلد شهد هدوءا نسبيا لمدة سنة تقريبا لأن جميع الأطراف كانت تتقيد بمنطقة تخفيف التوتر. ولكن تأكد الآن فرار ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤٥ شخص من ديارهم في جنوب سورية منذ بداية الهجوم، قبل ١٢ يوما تحديدا. ونسمع الآن أن هذا العدد قد يصل إلى ٠٠٠ ٧٠ شخص.

من المثير للقلق أن نرى تصعيدا إضافيا في الجنوبي الغربي على الرغم من الترتيبات الرسمية لإبقاء تلك المنطقة هادئة. عندما أنشأ الأردن وروسيا والولايات المتحدة في العام الماضي منطقة تخفيف التوتر في الجزء الجنوبي – الغربي من البلد، كانت الشروط واضحة. أساسا، كان من المفروض أن يكون هناك وقف لإطلاق النار يتيح المجال أمام الأطراف للانخراط في محاربة الجماعات المتطرفة والإرهابية التي صنفها مجلس الأمن كذلك. ولا يزال هذا الترتيب قائما، وتقيدت الولايات المتحدة والأردن بالتزاماتنا بحسن نية، ولكن الحالة آخذة في التغير الآن. تبرر روسيا، مرة أخرى، هجوم عسكريا يشنه نظام الأسد بالقول بأن الإرهابيين يسيطرون على أكثر من نصف مساحة منطقة تخفيف التوتر. وهذا غير صحيح. تنتمي غالبية جماعات المعارضة المسلحة التي تنشط في منطقة تخفيف التوتر إلى الجيش السوري الحر المعتدل. ولا تسمح ترتيبات تخفيف التوتر بعمليات عسكرية ضد أعضائها. وإنما تسمح فقط بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية على نحو تصنيف المجلس.

على مدى سنوات، برر نظام الأسد وروسيا الاعتداءات الوحشية على السكان المدنيين والهياكل الأساسية والمدارس والمستشفيات والمخابز بذريعة مكافحة الإرهاب. إننا نشهد الآن نفس النمط في الجزء الجنوبي الغربي. بوسع الولايات المتحدة التأكيد أن روسيا نفسها شنت في الأيام الأخيرة ضربات جوية في منطقة تخفيف التوتر الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من البلد. ولكي نكون واضحين، فإن العمليات العسكرية الانفرادية الجارية من جانب نظام الأسد وروسيا في الجزء الجنوبي الغربي من سورية تشكل انتهاكا لترتيب وقف إطلاق النار الذي أعاد تأكيده الرئيس ترامب والرئيس بوتين. لا تزال الولايات المتحدة مصممة على الحفاظ على التزامها بوقف إطلاق النار. ونحض الشركاء الروس على الحفاظ كذلك على وقف إطلاق النار

الذي ساعدت في التوصل إليه بالشراكة مع الأردن والولايات المتحدة. ونحض روسيا أيضا على اتخاذ خطوات فورية لوقف تصعيد العنف في الجزء الجنوبي الغربي وفي جميع أنحاء سورية بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن السابقة.

لقد رأى المجلس بالفعل المعاناة المروعة لسكان الغوطة الشرقية خلال الهجوم الوحشي الذي شنه النظام وروسيا حيث قُتل وشرد الآلاف. يبدو أن روسيا تختار مرة أخرى خيارا عسكريا بدلا من الخيار السياسي. يجب على الذين يجلسون حول هذه الطاولة، والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، أن يطالبوا بوقف هذا التصعيد للعنف في سورية فورا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجوم في جنوب غرب سورية يهدد معبر الرمثا الحدودي الحيوي، الذي أذن المجلس بإيصال الإمدادات الإنسانية عبر الحدود من خلاله. سيلحق إغلاق المعبر معاناة كبيرة جدا بالمدنيين الذين يعتمدون على المساعدة المنقذة للحياة.

من الأهمية بمكان استمرار إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود لصالح الملايين الذين يعتمدون عليها. في تقرير الأسبوع الماضي عن العمليات الإنسانية عبر الحدود، أكد الأمين العام أنه

> ”[يـ]عد الاستخدام الكامل والتكميلي لجميع خيارات التسليم، سواء من داخل البلد أو من البلدان المجاورة، أمراً ضرورياً للوصول إلى المحتاجين وكفالة مدّهم جميعا بالمساعدة والخدمات“ (S/2018/617، الفقرة ٢٩).

وحيث أن النظام يتقاعس بشكل روتيني عن تيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وكثيرا ما تُزال المواد الطبية وغيرها من المعونات من القوافل، فإن من المهم بشكل حيوي أن يستخدم المجلس سلطته لدعم استمرار تلك العمليات عبر الحدود. والمقترحات البديلة المقدمة من أعضاء المجلس لتنفيذ آلية جديدة للعمليات الإنسانية، تتطلب موافقة النظام السوري، تجافي الواقع. والأهم من ذلك، أن تلك المقترحات ستُلحق الضرر بالشعب السوري. ولا يمكننا تعريض المساعدات الإنسانية والآلية العابرة للحدود التي تكفل وصولها للخطر.

وكما هو الحال دائما، فإن الحاجة إلى حل سياسي لإنهاء هذه الأزمة أمر بديهي. وتحث الولايات المتحدة على تشكيل لجنة دستورية في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة. ولا بد لهذه اللجنة أن تكون شاملة للجميع إذا أُريد لها أن تعمل وتتوصل إلى تسوية دائمة. ولذلك، نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإشراك ممثلين للمجتمع المدني والمرأة وقوى المعارضة السورية في المفاوضات بشأن هذه اللجنة. ويجب منح الأمم المتحدة حرية التصرف في تحديد تكوين اللجنة ونطاق عملها وجدولها الزمني. والبيان الصادر عن المؤتمر الذي عقدته روسيا في سوتشي في كانون الثاني/يناير ينص بوضوح على أن للأمم المتحدة سلطة اتخاذ القرارات بشأن عضوية اللجنة الدستورية، ويجب احترام ذلك. وأخيرا، نؤكد مجددا التزامنا بعملية جنيف وبالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتظل جنيف المحفل الشرعي الوحيد للتوصل إلى حل سلمي للنزاع السوري. وكثيرا، ما يردد تلك الرسالة أعضاء المجلس المجتمعون حول هذه الطاولة، ولكن يبدو أن الإجراءات المتخذة في الميدان تشير إلى أن البعض يخفون رهاناتهم ويسعون إلى إيجاد بدائل لجنيف. ويجب ألا نؤخر إحراز تقدم في العملية السياسية أكثر من ذلك.

ويدل تمكننا من العمل مع روسيا بشأن ترتيبات تخفيف التوتر التي صمدت لمدة سنة تقريبا على أن بوسعنا أن نساعد على الحد من العنف والمعاناة في سورية متى توفرت لدينا الإرادة السياسية. ومن الممكن إحراز تقدم. وعليه، ما برحت الولايات المتحدة ملتزمة باتفاق تخفيف التوتر والعمل مع المجلس لدعم السلام في سورية. ولن نستسلم، شأننا في ذلك شأن المبعوث الخاص دي ميستورا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود، في البداية، أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الشاملة

والموضوعية. ونؤكد تأييدنا الكامل له. وأود أيضا أن أشكر السيد جون غينغ على إحاطته النيّرة عن الحالة الإنسانية الكارثية في سورية.

سأبدأ بالحديث عن شواغلنا إزاء الحالة في الميدان، لا سيما الهجوم المستمر في جنوب غرب سورية. ثم أتطرق إلى الحالة الإنسانية المتردية للغاية هناك. وأخيرا، سأشدد على أن الحالة الراهنة تستوجب الشروع في عملية سياسية شاملة للجميع، يمكنها توحيد الشعب السوري.

لا يزال المنطق العسكري سائدا بلا هوادة على المشهد في سورية. وعلى مدار الأسبوع الماضي، شهدنا استئناف النظام لهجماته على المعارضة في جنوب غرب سورية، في منطقة يقطنها ٧٠٠ ٠٠٠ مدني. وشُنت عدة هجمات جوية استهدفت مدينة درعا منذ ٢٣ حزيران/يونيه. وللأسف فقد ألفنا هذه الاستراتيجية العنيدة التي لا تجلب سوى أسوأ العواقب المحتملة على السكان المدنيين. فالهدف من هذه الهجمات الجوية، سواء في دمشق أو حمص أو حلب أو الغوطة الشرقية، هو إجبار جماعات المعارضة على الاستسلام باستخدام أساليب الحرب المنافية للقانون الإنساني. وتمهد عملية أخرى جارية في جنوب سورية الطريق لفرض حصارات جديدة سيسفر عنها تجويع السكان والمزيد من التشريد القسري وفرض قيود على المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يستهدف ذلك الهجوم منطقة حدودية حساسة للغاية ويمكن أن تكون له عواقب مباشرة على الأمن والاستقرار في إسرائيل والأردن. وفي هذا الصدد، أود أن أذّكر بالتزام فرنسا تجاه أمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي يعمل ذوو الخوذ الزرق المشاركون فيها في ظل ظروف صعبة في مرتفعات الجولان، والتي ينبغي الإبقاء عليها في جميع الأوقات. ومن المحتمل أن تؤدي موجة أخرى من اللاجئين إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة على المدى الطويل، ولا سيما الأردن، الذي استقبل بالفعل أعدادا كبيرة جدا من السوريين.

وتثير هذه التطورات مزيدا من القلق نظرا لأن تنوع القوات الموجودة في جنوب غرب سورية ينطوي على خطر حقيقي يتمثل في حدوث تصعيد إقليمي. ويستهدف الهجوم أراض تشكل جزءا من منطقة تخفيف التوتر في جنوب غرب سورية التي أنشأتها الولايات المتحدة وروسيا والأردن في تموز/يوليه ٢٠١٧. ولذلك، تدعو فرنسا الجميع، بدءا بالروس، إلى الوفاء بالتزاماتهم من أجل إنهاء هذا الهجوم على الفور. ويجب أن تحترم روسيا الاتفاق الذي تم التوصل إليه منذ عام وأن تعمل على وقف الأعمال العدائية فورا.

وفي هذا السياق المثير للقلق، يدعو استمرار الحالة الإنسانية الكارثية إلى الأسف. ولا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق بشكل خاص في إدلب والغوطة الشرقية وغيرهما من المناطق. ونادرا ما تتمكن القوافل من الوصول إلى السكان على الرغم من ضخامة احتياجاتهم. ويتحمل النظام، بوجه خاص، مسؤولية جسيمة في ذلك الصدد. إن العرقلة الممنهجة والمتعمدة للمساعدات الإنسانية أمر غير مقبول، ولا سيما إزالة النظام السوري للمواد الطبية من القوافل بصورة منهجية، بما فيها لقاحات الأطفال. ويزيد تدفق المشردين من خطورة الحالة، ولا سيما في إدلب. ويجب أن تكفل جميع الأطراف وصول كل المساعدات الإنسانية دون عوائق، بتنسيق من الأمم المتحدة. وأخيرا، يجب حماية المنشآت الطبية والعاملين في المجال الطبي الذين لا يزالون يتعرضون للهجوم.

وأرحب بتقريري الأمين العام عن العمليات الإنسانية عبر الحدود (S/2018/617 و S/2018/619). فلا تزال المساعدة الإنسانية عبر الحدود تضطلع بدور حيوي في التمكّين من إرسال المساعدات عبر أقصر الطرق. وتتسم هذه الآلية بالشفافية والفعالية فضلا عن أنها مكرسة بالكامل للأشخاص المحتاجين. وتحظى هذه الآلية بدعم ثابت من قبل البلدان المجاورة التي لا تزال تدعو إلى استمرار العمل بها. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية الحفاظ عليها.

ونظرا لخطر فتور الحماس لهذه المسألة الذي يسري هنا وهناك، يجب علينا جميعا أن ندرك أنه لا يمكننا أن نتجاهل استمرار العمليات العسكرية والكارثة الإنسانية في سورية. ويجب علينا أن نتوخى الحذر الشديد حتى لا نسمح بكتابة فصل جديد محتمل من المأساة السورية، ألا وهو اتساع نطاق النزاع عل الصعيد الإقليمي. وتجعل هذه المشاكل إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية أمرا ضروريا وأكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وقد يكون من السابق لأوانه التحدث عن اتفاق دايتون سوري، غير أننا نشهد أولى العلامات المشجعة على إطلاق عملية سياسية حقيقية. فخارطة الطريق واضحة. ويجب تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في جنيف من أجل تعزيز مجالات التقارب بين الأطراف الرئيسية في الأزمة السورية.

وفي هذا الصدد، فإن المناقشة التي دارت بين السيد دي ميستورا والدول الثلاث الضامنة لمسار أستانا في ١٨ حزيران/يونيه، والمناقشة التي أجراها مع أعضاء ”الفريق المصغر التابع للتحالف العالمي“ بعد ذلك في ٢٥ حزيران/يونيه، ينبغي أن تتيح بدء حوار بناء بغية التوصل إلى حل سياسي دائم وذي مصداقية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويتمثل الهدف القصير الأجل في إنشاء لجنة دستورية. ويسعدنا أن نشهد استعداد الأطراف للعمل بصورة بناءة من أجل إنشاء هذه اللجنة التي سيتألف ثلث أعضائها من المعارضة وثلث من المستقلين وثلث يعينه النظام. وهذه مرحلة متواضعة ولكنها ضرورية لأنها تشير إلى إحراز تقدم مبدئي لم نشهده على مدى أشهر، ويمكن أن تشكل نقطة تحول نحو عملية سياسية حقيقية. ونأمل أن يكون الأمر كذلك. ولهذا السبب، نشجع المبعوث الخاص على مواصلة العمل بنشاط على تعيين ٥٠ ممثلا مستقلا لضمان ألا تكون للنظام أو المعارضة الأغلبية. ونحثه على تحديد طرائق عمل اللجنة في أقرب وقت ممكن.

كما يتطلب هذا المسار الشاق نحو إيجاد حل سياسي، يقوم على الاتفاق بين الأطراف السورية، إجراء انتخابات تتسم بالحرية والشفافية، تنظمها وتراقبها الأمم المتحدة، وتسمح لجميع السوريين، في سورية والخارج، بإسماع صوتهم مع ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في العملية السياسية. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا ألا تقل نسبة مشاركة المرأة في العملية عن ٣٠ في المائة.

ويتطلب هذان العنصران – الجانب الدستوري والانتخابات – إطارا محايدا وآمنا ونزيها للسوريين في التعبير عن أنفسهم بحرية تكفلها تدابير بناء الثقة. وذلك هو ذات الهدف من الجهود التي تبذلها فرنسا وشركاؤها لضمان التنسيق بين الفريق المصغر التابع للتحالف العالمي وعملية أستانا. لا يتمثل هدفنا في إنشاء عملية خالية من المضمون، بل في الجمع بين جهود الأطراف التي لها نفوذ في سورية لدعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص بشكل أفضل.

وقد دعا نائب وزير الخارجية الروسي، ومدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، السيد سيرغي فرشينين، خلال المناقشة التي جرت أمس (انظر S/PV.8293)، إلى التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية من خلال الحوار البناء. واستنادا إلى الاقتناع المشترك بعدم وجود حل عسكري للنزاع السوري، علينا أن نضع في اعتبارنا العمل المشترك من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم.

فقد حان الوقت لتوحيد الصف وراء عملية الأمم المتحدة في جنيف. ذلك من مصلحتنا جميعا، وفي المقام الأول جميع السوريين. وفي ذلك الصدد، فإن فرنسا على استعداد للمشاركة مع الاتحاد الروسي وجميع الأطراف الفاعلة ذات النفوذ، سواء في الميدان، أو على الجبهة الاقتصادية أو في الهيئات الدولية، حتى يتسنى لوساطة الأمم المتحدة تحقيق النجاح. نحن نعتقد أن ذلك ممكن اليوم. فلنهب إلى العمل. فليس لدينا وقت نضيعه.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ستافان دي ميستورا، والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأشكر من خلالهما، مرة أخرى،

فريقيهما في الميدان، اللذين يقومان بعمل جيد في ظل ظروف صعبة للغاية.

إذ أن هناك أخبارا إيجابية على الجبهة السياسية، وإذ أننا غالبا لا نسمع مثل هذه الأخبار، أود أن أبدأ بالحديث عن ذلك. إننا ممتنون جدا للسيد دي ميستورا على قيادته وعلى كل ما قام به من أجل الدفع قدما بالعملية السياسية. أعتقد أن الاجتماعات الأخيرة للجهات الضامنة لعملية أستانا والفريق المصغر التابع للتحالف العالمي في جنيف تؤكد على محورية وأولية عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة. وإنني أتفق تماما مع السفير الفرنسي بأن الأمم المتحدة هي الأقدر على تحديد كيفية المضي قدما باللجنة الدستورية وضمان أن يمثل السوريون من جميع ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني في تلك اللجنة. ومن المرحب به جدا أن نسمع ما قاله السيد دي ميستورا بشأن مشاركة المرأة بوجه خاص. وأشكره على الإشارة إلى النسبة الدنيا البالغة ٣٠ في المائة التي حددناها في رسالتنا مع زميلينا من بيرو والسويد. حينما ابتعثت إلى الأمم المتحدة في جنيف، التقيت في الواقع ببعض هؤلاء السوريات. إنهن مثيرات جدا للإعجاب ونشطات وفي معظم الأحوال، علمانيات، ولديهن ما يساهمن به. لذلك فإن ذلك شيء طيب للغاية أن نسمعه. وأعتقد أن اللجنة تمثل خطوة هامة إلى الأمام في العملية السياسية.

غير أننا نعتقد كذلك، فضلا عن معالجة المسائل الدستورية الأساسية، أن العملية بحاجة إلى أن تحرز تقدما حقيقيا نحو إيجاد بيئة هادئة وآمنة ومحايدة. سيكون ذلك أمرا ضروريا إذا كان لأي انتخابات حرة ونزيهة أن تجرى على الإطلاق. نحن نعتقد أنه ينبغي لنا أن نستفيد من المجالات الناشئة المتفق عليها بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. وسنبقى، من جانبنا نحن، المملكة المتحدة، ملتزمون بدعم العملية السياسية وبتسوية سياسية عملية تضع حدا للنزاع وكذلك تكفل استقرارا إقليميا. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن تطورات مثل القانون رقم ١٠ الأخير تلقي بقدر من الشك على استعداد السلطات السورية للمشاركة بصورة مجدية. وسأكون في غاية الامتنان لأن أسمع تأكيدا من السفير السوري، عندما يأخذ الكلمة، عن الالتزام بالعملية السياسية.

لقد قلت أن العملية السياسية قد خطت بعض الخطوات الإيجابية إلى الأمام مؤخرا. وكما أشار المتكلمان السابقان، لا يمكن أن يقال ذلك بأي حال من الأحوال عن الحالة على الأرض أو عما دعاه السيد دي ميستورا تطورات ساحة القتال، ووصول المساعدات الإنسانية. كما إننا لا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء تصاعد الهجمات من قبل القوات السورية، مدعومة بالضربات الجوية الروسية، ضد منطقة تخفيف التوتر في جنوب غرب سورية. إنني أؤيد تماما ما قاله ممثلا الولايات المتحدة وفرنسا، لا عن المخاطر على الحياة الكامنة في هذه الإجراءات فحسب، بل وعن المخاطر الكبيرة التي تمثلها على الاستقرار والأمن الإقليميين. فهذه الهجمات تشكل انتهاكا صارخا لاتفاق التهدئة الذي تم التوصل إليه بين الرئيسين ترامب وبوتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. إنه لأمر مخيب للآمال لعدة أسباب، ليس أقلها أنه يلقي بظلال من الشك على استعداد روسيا للتقيد بالتزاماتها الدولية. وأضم صوتي إلى فرنسا والولايات المتحدة في حض روسيا على التقيد بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق، وكفالة أن تلتزم الحكومة السورية بوقف إطلاق النار حتى نتمكن من تفادي حدوث أزمة إنسانية أخرى ويتسنى لنا أن نسهم في الاستقرار الإقليمي.

وبالانتقال إلى وصول المساعدات الإنسانية، نرحب كذلك بالتقرير الشامل للأمين العام (S/2018/617). من الواضح أن الحيز الجغرافي للعمليات العابرة للحدود قد تقلص، ولا سيما إلى الجنوب من شرق إدلب. وفيما انتقلت بعض المناطق إلى سيطرة الحكومة السورية، إن كنت قد فهمت ذلك جيدا، قلت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. في الواقع يفترض أن يكون العكس هو الصحيح. فحقيقة أن المناطق أصبحت تحت سيطرة السلطات السورية ينبغي تجعل وصول المساعدات

الإنسانية أسهل وأكثر شمولا. مرة أخرى، سأكون في غاية الامتنان إذا كان يمكن للسفير السوري، وربما السفير الروسي، أن يتناولا قدرا من ذلك الأمر في ملاحظاتهما، إذ أنني أود حقا أن أفهم ما يجعل السماح بوصول المساعدات الإنسانية أمرا بتلك الصعوبة. لقد تكلمنا عن ذلك في جولة مشاوراتنا الأخيرة. ولا يزال من غير الواضح لي لماذا يوجد نمط غير منتظم بالسماح لبعض موظفي الأمم المتحدة بالمرور دون غيرهم وبالسماح بمرور بعض القوافل دون الأخرى. وعليه، فإنني آمل حقا أن يمكن لمجلس الأمن الحصول على بعض المعلومات الإضافية عن ذلك حتى يمكننا اتخاذ بعض القرارات المناسبة بشأن الطريقة المثلى التي يمكننا أن نسهم بها في الحالة على الأرض.

وأود فقط أن أشير، في ذلك الصدد، إلى أنه ما زال مليونان من السوريين يعيشون في مواقع يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء البلد. و"يصعب الوصول إليها" يجعل الأمر وكأن على المرء أن يخوض الأنهار أو يتسلق الجبال ليصل إليهم. إن الأمر ليس ذلك النوع من "يصعب الوصول إليها". فعلى حد فهمي، إنه يتعلق بمسألة نقطة الدخول. ولذلك فإننا نعود إلى نقطة الحاجة إلى أن نفهم لماذا تتسم إمكانية الوصول بهذه الصعوبة.

وأود أيضا أن أردد ما قاله السيد غينغ بشأن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية. فتلك كذلك غير مبررة. إنها محظورة بموجب القانون الدولي. ونحن ندعو إلى إيقافها. ليس من الصواب أن يعاني العاملون في مجال الإغاثة بتلك الطريقة أو أن يحرم الشعب السوري من فرصة الوصول إلى المرافق الطبية.

وخلاصة القول، هناك ثلاثة أمور تود المملكة المتحدة أن تدعو إليها اليوم. نود أن نسمع مباشرة من السوريين والروس عن صدق نواياهم في الانخراط في العملية السياسية. ونود أن نسمع عن منطقة تخفيف التوتر الجنوبية وما يمكن عمله من أجل استعادة وقف إطلاق النار، وإتاحة الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ونود أن نسمع عن سياسات الحكومة السورية وممارساتها التي تضع عقبات أمام الفئات الضعيفة من المشردين في الحصول على الخدمات والأغذية والمساعدة والعودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتكلم بالنيابة عن الكويت لاحقا في المشاورات التي ستركز على الحالة الإنسانية. غير أنني، أردت أن أتناول بإيجاز شديد التصعيد الخطير الذي نراه، وأردت أن أفعل ذلك علنا وأن أعرب عن بالغ قلقي إزاء الهجوم العسكري في جنوب غرب سورية وعواقبه الإنسانية. وأشكر السيد ستافان دي ميستورا، والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم وعلى إعطائنا الصورة الكاملة عن آثار ذلك الأمر ليس على الحالة الإنسانية والسكان هناك فحسب، بل وفيما يتعلق بالعملية السياسية.

لقد شُرِّد نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص بالفعل، وتتجه غالبيتهم نحو الحدود الأردنية. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وأود أن أردد بقوة دعوة الأمين العام إلى الوقف الفوري للحملة العسكرية الحالية. وكما ذكرنا اليوم من قبل، فإن هناك اتفاقا للتهدئة وقد وفر هدوءا نسبيا في جنوب غرب سورية في العام الماضي. وندعو الجهات الضامنة إلى الوفاء بالتزاماتها في ذلك الصدد.

ويتعارض التصعيد الأخير في جنوب غرب سورية مع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي اعتمده المجلس بالإجماع في شباط/فبراير. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد والامتثال لقرارات مجلس الأمن، علاوة على التزاماتها الدولية، بما في ذلك الحد من العنف وحماية المدنيين وضمان الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية. ويتعارض هذا الهجوم الواسع النطاق الذي نراه الآن تماما مع ما كنا نتطلع إليه في المجلس وما طالبنا به، ولا سيما وقف التصعيد والالتزام والمشاركة التامين في العملية السياسية. ويجب

علينا أن نضاعف جهودنا للتوصل إلى حل سياسي، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ونؤيد تأييدا كاملا، قولا وفعلا، الجهود التي يبذلها الأمين العام، وستافان دي ميستورا، في العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة. وعليه، فلنناقش الكيفية التي يمكننا بها تحقيق ذلك الحل أثناء مشاوراتنا في وقت لاحق اليوم ونحن نمضي قدما.

السيد فان أوستيروم (هولندا): أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا، والسيد جون غينغ على إحاطتيهما، وأعرب عن تقديري العميق للعمل الذي يضطلع به وفريقه في ظل ظروف صعبة.

وسأتناول موضوعين اليوم في هذه القاعة: أولا، تصعيد العنف في جنوب غرب سورية، ثانيا، مسألة الحاجة إلى حل سياسي.

أولا، يساورنا بالغ القلق إزاء التصعيد الخطير للعنف والفظائع المرتكبة في منطقة تخفيف التوتر الجنوبية في مقاطعة درعا. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء استخدام العنف على نطاق واسع من جانب النظام السوري – بدعم من حلفائه – ضد شعبه. وعلى وجه الخصوص، تقع على عاتق الاتحاد الروسي – بوصفه إحدى الدول الضامنة – مسؤولية جسيمة عن الوفاء بالتزامه بوقف إطلاق النار. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تبذل كل ما في وسعها لمنع حدوث كارثة إنسانية أخرى. وندعو في هذا الصدد أيضا الاتحاد الروسي إلى ممارسة الضغط على النظام لتهيئة المجال للتوصل إلى حل تفاوضي.

وهناك خطر كبير للانتشار الإقليمي للنزاع في هذه المنطقة الحساسة من الناحية السياسية، نظرا لقربها من إسرائيل والأردن ومرتفعات الجولان. وتسببت الأعمال العدائية سلفا في تشريد عدد كبير من السكان من بصرى الحريري وأماكن أخرى. وكما ذكر السيد غينغ، فقد اضطر ما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ شخص إلى الفرار باتجاه الحدود المغلقة مع الأردن وربما يتبعهم الكثيرون إذا استمر تصاعد العنف. ونخشى تكرار تلك الانتهاكات الجسيمة التي لا تحصى للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي شهدنا طيلة فترة الحرب من قبل النظام وحلفائه.

وقد استشهد السيد غينغ للتو بإحصاءات منظمة الصحة العالمية التي نشرت عددا مذهلا من الهجمات على المرافق الطبية في جميع أنحاء سورية. وأود أن أكرر تلك الإحصاءات. ففي عام ٢٠١٧ شُن ١١٢ هجوما أسفرت عن مقتل ما يزيد على ٢٠٠ شخص. وشُن العدد نفسه من الهجمات بالفعل في الأشهر الستة الأولى من العام مخلفة وراءها ما يزيد على ٢٥٠ قتيل. وفي إدلب، جنوب غرب سورية، تستمر مثل هذه الهجمات وتحدث يوميا تقريبا. وأود أن أكون واضحا، فالنظام السوري يواصل شن الهجمات على شعبه وعلى المرافق الطبية والمسعفين الأوائل. ويجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب وقف الهجمات على المرافق الطبية والموظفين الطبيين.

وينبغي لجميع الأطراف تيسير مرور الإغاثة الإنسانية بطريقة محايدة وعلى وجه السرعة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، بمن فيهم المسعفون الأوائل، مثل ذوي الخوذ البيض، الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة. ونود أن نكرر كلمات لجنة التحقيق الدولية المستقلة، التي قُدّم تقريرها عن حصار الغوطة الشرقية واستعادتها (A/HRC/38/CRP.3) أمس في مجلس حقوق الإنسان. وقد اتسم ذلك الحصار واستعادة المنطقة من قبل النظام بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ووفقا لذلك التقرير، شهد سكان الغوطة الشرقية حصارا هو الأطول أمدا في التاريخ الحديث. ونحن بحاجة إلى المساءلة. وقد أعاق استخدام حق النقض إحالة مجلس الأمن الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، سنواصل عملنا في مجالات أخرى، في دعم لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان

والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا.

ثانيا، تزداد الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي. ويؤكد التصعيد الحالي للعنف وتردي الحالة الإنسانية مدى الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي مستدام للنزاع. ونثني على صمود السيد ستافان دي ميستورا وجهوده ومثابرته في ذلك الصدد. ونرحب بالتقدم المحرز نحو تشكيل لجنة دستورية شاملة، وهو أمر ضروري. وندعو إلى مواصلة العمل في جنيف تحت توجيه المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها ممثل المملكة المتحدة إزاء القانون رقم ١٠ وآثاره المحتملة على السعي لإيجاد حل سياسي.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، على عرضه النير لآخر التطورات، ونشيد بالتزامه وتصميمه الفريدين على السعي لتحقيق السلام في سورية. ونرحب بجهود الدبلوماسية المتعددة الجوانب التي يبذلها لحل الأزمة.

وترحب كازاخستان بالمشاورات التي عُقدت في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه في جنيف بمشاركة وفود جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا. ولا شك أن هذا الحوار خطوة في الاتجاه الصحيح لتنفيذ الإعلان النهائي الصادر عن سوتشي وتشكيل لجنة دستورية بقيادة سورية لتعزيز العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتحديد تكوينها وأساليب عملها بوصفها مهاما ذات أهمية. وينبغي أيضا دعوة خبراء مستقلين في مختلف المجالات.

ولا بد لي من أن أتفق مع زملائي القائلين أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة المنبر الوحيد للمضي قدما بالعملية السياسية. وندرك في الوقت نفسه أن ذلك لن يكون واقعيا بدون المساعدة من جانب أصحاب المصلحة. ولذلك، فإننا نشيد بالمبعوث الخاص في مساعيه لإشراك عدة دول من الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وأوروبا في العملية. وبالمثل، فإن هناك حاجة إلى نهج إقليمي مجدد لدعم عمليتي جنيف وأستانا والحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز عملية السلام. ونود أن نؤكد للسيد ستافان دي ميستورا وفريقه دعمنا الثابت لجهودهما الرامية إلى المضي قدما بالعملية السياسية.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد جون غينغ، مدير شعبة العمليات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطته الشاملة والزاخرة بالمعلومات عن الحالة الإنسانية الحرجة جدا في سورية. لقد درسنا بعناية آخر تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/619) وعن استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود (S/2018/617). وما تزال الحالة الإنسانية خطيرة وتستحق منا الاهتمام. وتعرب كازاخستان عن تقديرها العميق لأنشطة العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى في الميدان.

ونشجع إيصال المزيد من الشحنات عبر الحدود من العراق والأردن وتركيا، بما يتماشى مع جميع القرارات ذات الصلة بهذه المسألة. وعلمنا بوصول ٤٤٠ شاحنة وإيصال ١٩ شحنة من المساعدة المنقذة للحياة إلى أكثر من مليون شخص خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود في أيار/مايو. وتكمل هذه العمليات المعونة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية التي تقدم الخدمات من البلدان المجاورة إلى ملايين الأشخاص الآخرين. وساعدت الجهود التي تبذلها وزارة

الصحة السورية بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى تحت مظلة الأمم المتحدة، على الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص المحتاجين. ويجب أن تكفل الحكومة السورية تحسين مستوى وصول المساعدة الإنسانية في عدة مناطق أُدرجت مؤخرا تحت الاتفاقات المحلية.

ونشير أيضاً مع الارتياح إلى أن هناك انخفاضاً في عدد السكان في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها، فضلاً عن الانخفاض الملحوظ في المواقع المحاصرة.

وفي الوقت نفسه، يجب إيلاء إدلب اهتماماً خاصاً، حيث أن ما يقرب من نصف السكان مشردون ويجب إنقاذهم. ونشدد على أن جميع الأطراف يجب أن تكفل حرية تنقل المدنيين. ويجب أن يكون كل إجلاء للمدنيين آمناً وطوعياً وأن يتقيد بمعايير الحماية المعترف بها دولياً.

وأخيراً، نعرب عن تأييدنا للدعوات التي وجهتها الأمم المتحدة لجميع الأطراف للحفاظ على حياة المدنيين ومنع الوفيات والإصابات، على نحو ما شهدنا في منطقة درعا. ونؤيد أيضاً السماح بحرية التنقل وحماية المستشفيات والعيادات والمدارس، على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الأعمال العدائية يجب أن تتوقف. وينبغي أن يستمر تقديم المساعدة عبر الحدود الأردنية، بفضل الجهود المتميزة الجارية التي تقودها الأمم المتحدة، لأنها يجب أن تصل كل شهر إلى مئات الآلاف من المحتاجين.

السيد لي تشنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونقدر تقديراً عالياً جهودهما في تيسير العملية السياسية والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سورية. وقد نشط المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة في دفع العملية السياسية في البلد. وعمل المبعوث الخاص مع الأطراف المختلفة للمسألة السورية في مشاورات مكثفة ومتعمقة بشأن قضايا مثل تشكيل اللجنة الدستورية واستئناف محادثات جنيف للسلام. وقد أُحرز شيء من التقدم. ومن المأمول أن يواصل حوار أستانا الاضطلاع بدور في الحفاظ على وقف إطلاق النار في سورية وفي النهوض بمحادثات السلام في جنيف.

إن التسوية السياسية هي المخرج الوحيد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأمم المتحدة بنشاط بوصفها القناة الرئيسية للوساطة، وأن يدعم المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى استئناف محادثات السلام في جنيف، وأن يدفع الحكومة السورية والمعارضة إلى التحرك نحو نفس الهدف. وتتمثل الأولوية الحالية في المضي قدما بعملية إنشاء اللجنة الدستورية من أجل إرساء أساس متين في أقرب وقت ممكن لإقامة حوار شامل بشأن مواضيع مثل الحوكمة السياسية والانتخابات ومكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة أن تأخذ في الحسبان السلام والاستقرار في المنطقة وأن تهيئ بيئة جيدة لعملية التسوية السياسية.

ولا بدّ من احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية احتراماً تاماً. وقد أحطنا علماً بالتقارير الأخيرة عن وقوع هجمات ضد أهداف في سورية. وندعو الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء والتحلي بضبط النفس وتجنب اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى تصعيد الوضع.

لقد دخل النزاع السوري الآن عامه الثامن. ولا تزال الحالة الإنسانية خطيرة. وشُرّد عدد كبير من المدنيين. وتحيط الصين علماً بالتقرير الأخير للأمين العام عن تقديم المساعدة الإنسانية والقيام بعمليات إنسانية عبر الحدود (S/2018/617). ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء معاناة الشعب السوري. وسنواصل تقديم

المساعدة إلى سورية والبلدان المجاورة المتضررة من جراء تدفق اللاجئين السوريين، في حدود قدراتنا.

ونحيط علماً بالنزاعات الحاصلة في بعض أنحاء سورية. ونعرب عن قلقنا وأملنا بألا تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء.

ولا تزال الهجمات التي تشنها المنظمات الإرهابية في سورية تعيق جهود الإغاثة الإنسانية للأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأن يوائم المعايير ويكافح بحزم جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن. ونحثّ الأطراف المعنية على العمل معاً من أجل ممارسة نفوذها وضمان تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) تنفيذاً فعالاً. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية، وتقديم المساعدة إلى جميع المناطق التي تحتاج إليها في سورية، ودعم عمليات إزالة الألغام في المناطق المتضررة ومساعدة الناس في العودة إلى ديارهم.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون على عقد هذه الجلسة اليوم ونشكر السيد ستافان دي ميستورا والسيد جون غينغ على المعلومات الهامة التي شاطرانا إياها اليوم.

ونود أن نؤكد على أهمية تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة عبر الحدود في سورية (S/2018/617)، والذي أتاح لنا المزيد من المعلومات عن سير العمل في نظام توزيع المساعدة وآلية التحقق. ونشدد على الحاجة إلى الحفاظ على منظومة يعتمد عليها بقاء الملايين من الناس.

وبالنظر إلى الزيادة المستمرة في عدد الأشخاص المشردين والمحتاجين إلى المساعدة، تعتقد بيرو أن من الضروري أن يكون مجلس الأمن قادراً على الاستجابة للأزمة الإنسانية، تمشياً مع القانون الدولي الإنساني، بغض النظر عن الخلافات والانقسامات التي يولدها النزاع في سورية. ولا بدّ لنا من أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار الأعمال العدائية في جنوب غرب سورية، ولا سيما في محافظة درعا، في ضوء الآثار الإنسانية المدمرة التي قد تسببها لأكثر من ٠٠٠ ٧٥٠ من المدنيين الذين يعيشون هناك، وكذلك ما تنطوي عليه من زعزعة للاستقرار في المنطقة. ونرى أن ثمة أهمية ملحة لتلبية احتياجات الآلاف من المشردين الجدد في تلك المنطقة الذين يجري إيواؤهم في مخيمات مؤقتة بالقرب من الحدود الأردنية وما زالوا في وضع هش للغاية. ويساورنا القلق أيضاً إزاء ٢,٥ مليون شخص في محافظة إدلب، الذين يمكن أن يؤدي وضعهم إلى المزيد من المآسي.

وتمشياً مع النداءات التي وجهها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، نرى من الضروري أن يكون هناك وقف فوري للأعمال العدائية وأن ترتقي جميع الأطراف إلى مستوى مسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين والسماح بتقديم المساعدة الإنسانية على نحو مستدام وآمن ودون عوائق في جميع أنحاء الأراضي السورية. ونأسف بشدة لاستمرار الهجمات على أفراد الخدمات الطبية والهياكل الأساسية في الأراضي السورية، ولا سيما في إدلب وفي الآونة الأخيرة في جنوب غرب البلد.

ونرحّب بالجهود القيمة التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمحتجزين والمفقودين في أستانا. وإنني على ثقة بأن نتائج إيجابية ستظهر عما قريب في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإننا نثني على جهود السيد دي ميستورا وندعم إنشاء إطار الحد الأدنى من التفاهم، الذي مكّن من إحراز تقدّم في إنشاء اللجنة الدستورية، وهي مسألة جرى بحثها خلال اجتماعه الأخير في جنيف مع ممثلي البلدان الضامنة لأستانا والجهات الأخرى ذات الصلة. ونعتقد أن من المهم أن تُقدم المعارضة السورية قائمة توافقية للمرشحين لعضوية اللجنة في أقرب وقت ممكن. ونشدد على ضرورة كفالة التمثيل الكافي في اللجنة وأهمية ضمان مستوى ٣٠ في المائة من مشاركة المرأة، وفقاً للرسالة التي بعثت بها بيرو، بوصفها رئيس فريق الخبراء

غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، إلى جانب السويد والمملكة المتحدة، والموجهة إلى الأمين العام وآخرين أمس.

إن إنشاء اللجنة وإطلاقها هما بلا شك من المهام المعقدة التي تتطلب تنازلات من جميع الأطراف. ولدينا ثقة كبيرة في المهارات الدبلوماسية والجهود الدؤوبة للمبعوث الخاص، الذي تقدم بيرو له دعمها الكامل.

السيد إسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): كما هو الحال دائماً، نتلقّى ببالغ السرور والارتياح الإحاطة الإعلامية التي يقدمها السيد ستافان دي ميستورا. ونود أن نعرب عن امتناننا له على جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للأزمة في سورية. وبما أن الحالة السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة الإنسانية السائدة في البلد، فإننا نود أيضاً أن نثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بقيادة السيد جون غينغ، على المهمة الهائلة التي اضطلع بها.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في العملية السياسية، يود وفد بلدي أن يقدم التوضيحات التالية:

أولاً، نشير مع بالغ القلق إلى تصاعد القتال في جنوب غرب سورية، ولا سيما في محافظة درعا، والذي يؤدي، مع تزايد العنف، إلى تشريد مئات الأشخاص والعديد من الضحايا المدنيين.

وينبغي التذكير بأن المنطقة الجنوبية الغربية من الأراضي السورية هي منطقة استراتيجية هامة بسبب قربها من الحدود الأردنية ومرتفعات الجولان، ولهذا فمن الضروري ضمان واحترام منطقة التهدئة التي اتفقت عليها الأطراف في عام ٢٠١٧ بهدف الحد من العنف. وفي هذا الصدد، وتمشياً مع البيان الصحفي للأمين العام الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه (SG/SM/19099)، ندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في ذلك الجزء من الأراضي السورية، ونحث الأطراف المعنية على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وبغية وضع حد لهذه الهجمات العسكرية، لا بد من تضافر الجهود والتآزر من أجل المضي قدما وإيلاء الأولوية للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. وبالترادف مع محادثات جنيف للسلام وتحديات أستانا، يجب على ضامني سوتشي مواصلة العمل من أجل إنشاء لجنة دستورية تمثيلية قادرة على العمل بكامل طاقتها تجمع بين أعضاء الحكومة وجماعات المعارضة، بمشاركة المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية .

ونرحب كثيرا بالاجتماعات التي استضافها السيد ستافان دي ميستورا في ١٧ و ١٩ و ٢٥ حزيران/يونيه مع ضامني سوتشي وما يسمى بالمجموعة الصغيرة، بهدف رسم مسار يسمح بتنفيذ إعلان سوتشي الختامي وإنشاء اللجنة الدستورية التي تضم ممثلي الفصائل السورية، وتيسرها الأمم المتحدة في إطار عملية جنيف ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لا وقت لخطاب المعايير المزدوجة أو المفاوضات الغامضة أو غير المجدية. وقد آن الأوان لإجراء حوار صريح بين الأطراف والجهات الفاعلة المعنية، مع إعطاء الأولوية للتبادلات البناءة والمناقشات الجوهرية، بغية إيجاد أرضية مشتركة.

وما فتئت حكومة بلادي تعرب عن استيائها للأزمة الإنسانية المتفاقمة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه (S/2018/619). ومن الأمور الحيوية أن تمتنع الأطراف عن إعاقة الوصول الإنساني للجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، وهو أمر أساسي لتقييم الاحتياجات على أرض الواقع ضماناً لتقديم المساعدة للمدنيين وحمايتهم.

وما زلنا نناشد الأطراف ومن بوسعهم التأثير عليها للسماح بوصول إنساني آمن ومستدام وغير معوق إلى المحتاجين، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

ختاما، وفيما يتعلق بالعمليات عبر الحدود التي تقوم بها الأمم المتحدة، ترى حكومة بلادي أن توفير المساعدة الإنسانية على أساس عابر للحدود أمر ضروري ويجب استمراره. ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن استعراض المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود (S/2018/617). ونحن مقتنعون بأن ملاحظات الأمين العام يمكن أن تساعد الكيانات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها الشريكة على زيادة تعزيز العمليات عبر الحدود، كما هو موضح في التقرير. فالتعاون الوثيق بين مختلف الجهات الإنسانية الفاعلة أمر ضروري لضمان حصول المحتاجين على هذه المساعدة الحيوية.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للسيد ستافان دي ميستورا والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الجوانب السياسية والإنسانية للأزمة في سورية.

أسوة بالوفود الأخرى التي تكلمت في وقت سابق، فإن وفدي ما زال يشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في سورية، والتي تشير إلى عودة القتال مجدداً في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، لا سيما في درعا، مما أدى إلى فرار نحو ٤٥٠٠٠ شخص باتجاه الحدود الأردنية. ونشجب بشكل خاص تقويض حالة التهدئة التي تتمتع بها درعا، والتي سمحت لتلك المدينة بالاستفادة من الهدوء النسبي. وهي تشهد الآن تكثيفا للاشتباكات المسلحة والتفجيرات التي تقوم بها أطراف النزاع المختلفة.

ويعرب بلدي كذلك عن استيائه حيث ما زال يتعذر على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الوصول إلى المناطق التي كانت تحت الحصار في السابق بسبب عدد من العقبات الإدارية والروتين. وتود كوت ديفوار مرة أخرى أن تدعو إلى حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي لضمان الوصول الآمن والمستدام للمساعدات الإنسانية دون عوائق، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي أنشأ آلية الأمم المتحدة للرصد لتقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود في سورية، والقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي دعا إلى وقف فوري للقتال وإرساء وقف إنساني دائم في سورية.

وبلدي يرحب بالاستعراض المستقل لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية العابرة للحدود، على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، الذي ستسمح لنا توصياته بمواصلة تعزيز آلية الرصد من خلال وضع آراء الأطراف المعنية، لا سيما السلطات السورية والبلدان المجاورة والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، في الحسبان..

ومع استمرار التصعيد العسكري على الأرض بلا هوادة، يؤكد وفدي من جديد على أهمية الحل السياسي بغية استعادة الاستقرار وإيجاد حل دائم للأزمة الإنسانية في سورية. ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن الحل العسكري لا يمكن أن يكون حلا للنزاع السوري وتدعو الأطراف المعنية مرة أخرى إلى تطبيق وقف إطلاق النار على نحو شامل ودائم، واستئناف المفاوضات السياسية وصولاً إلى سلام دائم برعاية الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يرحب بلدي بمختلف المبادرات الرامية إلى إعادة إطلاق عملية الحوار بين الفصائل السورية ويشجع المبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، على الاضطلاع، في إطار عملية جنيف، بجميع الخطوات الضرورية لإنشاء لجنة دستورية لسورية، على النحو المتفق عليه في مؤتمر سوتشي.

ويرحب وفدي أيضا بالمشاورات التي عقدت بشأن إنشاء هذه اللجنة الدستورية في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه في جنيف، بقيادة المبعوث الخاص والتي ضمت ممثلي الدول الضامنة لأستانا بشأن المفاوضات السورية. ويرحب بعقد اجتماع في جنيف في ٢٥ حزيران/يونيه بين المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية وممثلي المجموعة الصغيرة للتحالف العالمي، التي تضم

الأردن وألمانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث جرى تبادل الآراء بشأن التقدم الدستوري والجهود الدبلوماسية المستمرة، بغية تحقيق التآزر بين الأطراف الفاعلة الدولية.

ويرحب وفدي أيضاً بالجهود الرامية إلى تنسيق مواقف أعضاء المجموعة الصغيرة ومجموعة أستانا في إطار إنشاء اللجنة الدستورية المكلفة بوضع دستور جديد لسورية، كما يرحب بقرار الحكومة السورية إرسال قائمة من ٥٠ شخصا للنظر في انضمامهم إلى عضوية اللجنة.

ختاما، فإن كوت ديفوار تواصل دعوة الأطراف السورية إلى اختيار طريق الحوار ودفع العملية السياسية إلى الأمام من أجل التوصل إلى نهاية دائمة للأزمة، وفقاً لخارطة الطريق الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، بغية إعادة الأطراف السورية إلى مائدة المفاوضات في إطار حوار بناء بهدف إيجاد حل دائم للأزمة في سورية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر كلاً من السيد ستافان دي ميستورا والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. وأود أن أشكر ستافان على وجه الخصوص لمشاركتنا ما وصفه بالتفاؤل الحذر وبثه الأمل في مداولاتنا. وله دعمنا الكامل.

اسمحوا لي أن أركز على نقطتين: العملية السياسية والحالة الإنسانية في سورية.

على المسار السياسي، أود مرة أخرى أن أكرر دعمنا القوي لإعادة إطلاق عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة من خلال إنشاء لجنة دستورية. وخلال المؤتمر الذي استضافته روسيا في سوتشي إلى جانب إيران وتركيا، تم الاتفاق على أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة في تشكيل لجنة دستورية، بما في ذلك المساعدة في تحديد ولايتها واختصاصاتها وسلطاتها ونظامها الداخلي ومعايير الاختيار لتكوينها.

ونحن نؤيد لجنة دستورية جامعة بقيادة سورية ويمتلك السوريون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف. وينبغي تنفيذها الآن كأولوية، على أن يتبعها خطوات أخرى بسرعة للتمكين لعملية انتقال سياسي متفاوض عليها. وهذا يتطلب الانخراط الكامل والبناء لجميع أطراف النزاع، وخاصة السلطات السورية، للمشاركة في المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة. ونرحب بمشاركة المرأة في هذه العملية كطرف فاعل مهم للسلام والوساطة.

ومن المؤسف أن يستمر المنطق العسكري في دفع التطورات في سورية. فما زلنا نواجه عنفاً مستمراً وانتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو الأحداث الأخيرة في منطقة تخفيف التصعيد في الجزء الجنوبي الغربي، حيث بدأت الحكومة هجوما عسكريا في وقت سابق من هذا الشهر. وإذ نأخذ في الاعتبار الأحداث الأخيرة في تلك المنطقة، فإننا ندين بشدة تكثيف العمليات العسكرية وندعو إلى وضع حد فوري للعنف في الجزء الجنوبي الغربي.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية حرجة. يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). لحسن الحظ، بعد السيطرة على الغوطة الشرقية واليرموك، استمرت الحكومة في إتاحة الوصول المنتظم للجهات الفاعلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وهو أمر ضروري من أجل تقييم الاحتياجات وتوسيع نطاق المساعدة والحماية.

تتفاقم الحالة الإنسانية الصعبة في الجزء الجنوبي الغربي من سورية بسبب التصعيد العسكري هناك. لقد أدت العمليات

العسكرية التي قامت بها قوات الحكومة بدعم من روسيا بالفعل إلى تشريد الآلاف من المدنيين في منطقة تخفيف التصعيد في الجزء الجنوبي الغربي، وغالبيتهم يتحركون باتجاه الحدود الأردنية. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن هناك بالفعل أكثر من مليوني شخص محتاج في المناطق التي يتم الوصول إليها من خلال العمليات عبر الحدود. ولا تزال عمليات إيصال المساعدات إلى تلك المناطق تكتسي أهمية بالغة وينبغي أن تكفلها جميع الأطراف، وفي المقام الأول، الحكومة السورية.

ينبغي أن تكون الضرورات الإنسانية هي أولويتنا الأساسية. وندعو جميع الجهات المعنية التي لها تأثير على أطراف النزاع إلى كفالة تنفيذ وقف الأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية حماية الفئات الضعيفة، لا سيما الأطفال والنساء والأقليات الدينية، الذين هم غالبا الأكثر تضررا من النزاع في سورية.

كما أن الهجوم الأخير في منطقة درعا، في جنوب غرب سورية، يبعث على القلق الشديد. يجري ذلك في منطقة تخفيف التصعيد التي تعهدت الدول الضامنة لعملية أستانا بحمايتها. ينبغي ضمان التدابير اللازمة لحماية المدنيين، فضلا عن وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة.

كما أود أن أعرب بإيجاز شديد عن قلقنا إزاء ما يسمى القانون رقم ١٠. ونشدد على ضرورة أن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

ختاما، أود أن أشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة المجلس بشأن مسألة التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) المتعلق بالمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية. للأسف، فإننا نشهد استمرار حملة عسكرية جديدة. وهذا يثير قلقنا، حيث إننا قد نواجه مرة أخرى زيادة في أعمال العنف. لم يكن اعتماد القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) سوى بداية العلمية. وندعو جميع الجهات المعنية التي لها تأثير على أرض الواقع إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وقف القتال، وحماية الشعب السوري، وأخيرا، تقديم المساعدات الإنسانية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون للإحاطتين الإعلاميتين التي قدمهما السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونكرر التأكيد على دعمنا الكامل لما يقوما به من عمل.

يجب أن نعرب مرة أخرى عن أسفنا لاستمرار هذا النزاع لثماني سنوات، ولأننا لا نزال نشهد استمرار الحصار والعنف اللذين يعيش تحت وطأتهما الشعب السوري، ولا سيما النساء والأطفال. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فهناك أكثر من ١٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر من ١,٥ مليون شخص لا يزالون يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وأكثر من ٨٠٠٠ يعيشون في المناطق المحاصرة. كما أنه وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك أكثر من ٦,٦ مليون من المشردين داخليا في سورية. ويؤسفنا أنه في أيار/مايو وحده تم تشريد أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من المدنيين من مدينة عفرين نتيجة لاستمرار أعمال العنف الناجمة عن العمليات العسكرية.

كما نعرب عن قلقنا في ضوء تصاعد أعمال العنف التي نشهدها في الجنوب الغربي من سورية. وندعو إلى وقف العنف، الأمر الذي سيتيح استعادة الهدوء النسبي السابق الذي شوهد في المنطقة. وعلى نفس المنوال، فإننا ندين أي اعتداء على المستشفيات أو المرافق التعليمية، وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونشدد على العمل الدؤوب الذي تقوم به مختلف الوكالات الإنسانية وموظفيها،

الذين يخاطرون بحياتهم لمواصلة السعي إلى إيصال المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

ويدعو وفد بلدي إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وفي هذا الصدد، يجب أن نسلط الضوء على المبادرات المختلفة التي أدت إلى إبرام اتفاقات الإجلاء المحلية التي لم تيسر دخول المساعدة الإنسانية فحسب، بل وإجلاء الأشخاص المحتاجين أيضا، بمن فيهم أفراد الجماعات المسلحة وأسرهم. ونأمل أن تستمر تلك الاتفاقات. علاوة على ذلك، وفي إطار قرارات مجلس الأمن المختلفة، فإننا نشجع على استمرار نشر القوافل، بما في ذلك القوافل العابرة للحدود.

ونعتقد أنه من المهم الإشارة إلى أنه تمت الموافقة على أكثر من ٢ ٠٠٠ طلب في شهر أيار/مايو لتوزيع الأغذية من جانب برنامج الأغذية العالمي، فضلا عن الإسعافات الأولية والتطعيمات لأكثر من مليون طفل وأم. ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/539)، فإن هذا يعني أن نحو مليوني شخص قد تلقوا مساعدات غذائية وأن أكثر من مليون شخص قد استفادوا من خدمات المياه والغذاء والصرف الصحي والنظافة الصحية. ولذلك، فإننا ندعو الحكومة السورية إلى مواصلة التعاون في هذا المجال والتنسيق بشكل وثيق وفعال مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها.

كما نوجه انتباه المجلس إلى استمرار عودة المدنيين إلى مدينة الرقة، ويشير تقرير الأمين العام إلى أن أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من المدنيين عادوا إلى تلك المدينة في أيار/مايو وحده. ونكرر التأكيد على أنه، بالإضافة إلى الاضطرار لمواجهة نقص الخدمات الأساسية، يجب أن يتعامل أولئك العائدين أيضا مع مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب. وعليه، فإن تطهير الرقة وغيرها من المناطق المتضررة في سورية من هذه المخلفات أمر ضروري ويجب الاضطلاع به على وجه الاستعجال، من أجل تجنب المزيد من الوفيات والسماح للناس باستئناف حياتهم اليومية.

وبالمثل، فإننا نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء ضرورة الحفاظ على حياة آلاف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، المستمرين في العودة إلى مدينة إدلب. لا بد من الحيلولة دون زيادة تصاعد العنف في تلك المنطقة.

وفي ظل هذه الخلفية، من المهم تعزيز اتفاقات أستانا، التي أنشأت مناطق تهدئة رئيسية، وهي من بين المبادرات الدولية التي قد ساعدت على الحد من العنف في سورية. نحن نعتقد أن النهج المشترك الذي نتبعه حيال هذا النزاع يجب أن يركز على اعتماد تدابير للحد من العنف على أرض الواقع، وبناء الثقة بين الأطراف المعنية، والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية، وتعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي للنزاع. ولهذا السبب، يجب إعادة إطلاق العملية السياسية على أساس مختلف المبادرات والاجتماعات التي تمت على المستويات المختلفة وجمع مختلف أطراف النزاع.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بالمعلومات التي قدمها السيد دي ميستورا بأنه يرى إحراز تقدم في إنشاء اللجنة الدستورية. ولذلك، فإننا نسلط الضوء مرة أخرى على الالتزامات التي قطعت في مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عقد في سوتشي، الذي ركز على تعزيز العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة في إطار خريطة الطريق التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). يتعين تطوير هذه الجهود عن طريق صياغة دستور جديد وإنشاء اللجنة الدستورية، التي نرى أنها ينبغي أن تكون ممثلة للجميع ومحايدة. ونأمل أن يتسم عمل اللجنة بالنشاط والدينامية وأن يشمل مشاركة جميع الجهات المعنية المهمة في النزاع.

ونعرب عن تأييدنا الكامل للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص للجمع بين الأطراف المعنية في إطار حوار يمكنها من تحقيق السلام المستدام في الأجلين المتوسط والطويل. كما نشيد بالمساعي الحميدة للأمين العام الرامية إلى العمل عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وختاما، فإننا نرفض أي محاولة لتعزيز التفكك أو الانقسام العرقي أو النزعة الطائفية في سورية. فالشعب السوري وحده هو من يجب أن يقرر بحرية مستقبله وقيادته السياسية في إطار سيادته واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، دون أي ضغط أو تدخل خارجي. ونكرر التأكيد على أن الخيار الوحيد لحل النزاع هو من خلال عملية سياسية تشاورية ومتضافرة وشاملة للجميع، بقيادة السوريين ومن أجلهم.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السيد ستافان دي ميستورا، والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الشاملتين والوافيتين. وأجدد كذلك تقديرنا ودعمنا لكافة الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة على كافة الأصعدة المتعلقة بالأزمة في سورية.

سيتحدث السفير أولوف سكوغ في جلسة المشاورات غير الرسمية بعد قليل نيابة عن الكويت والسويد بصفتهما بلدين مشاركين في الصياغة بشأن القرار المتعلق بالملف الإنساني في سورية. وأود أن أتطرق في بياني هذا إلى النقاط الأساسية التالية وذلك على النحو التالي:

أولا، نرحب بما ذكره السيد دي ميستورا بوجود مؤشرات تدعونا للتفاؤل بحذر بتحقيق تقدم بشأن المفاوضات الجارية في جنيف لتشكيل لجنة صياغة الدستور، وهي خطوة إن تحققت ستكون جوهرية في طريق العملية السياسية الانتقالية. وفي هذا السياق، نؤكد أن ليس هناك حل عسكري ولا حل إنساني للأزمة في سورية. والحل الوحيد هو الحل السياسي، والذي يتطلب منا جميعا أن ندفع باتجاهه لوضع نهاية لهذه الأزمة الكارثية والتي طال أمدها ليس فقط على منطقة الشرق الأوسط فحسب بل امتدت آثارها إلى أبعد من ذلك بكثير. وأجدد هنا ما ذكره زميلي السيد سكوغ في مداخلته بأننا نؤمن بأهمية الالتزام بأحكام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، التي لا تزال قابلة للتطبيق. وهناك مسؤولية رئيسية علينا كأعضاء في متابعة تنفيذ هذا القرار الذي اتُخذ بالإجماع. كما أن هناك مسؤولية كبرى على الدول الضامنة لاتفاق أستانا لحث الأطراف على تنفيذ أحكام ذلك القرار.

ونتفق مع تقييم الأمين العام الوارد في تقريره (S/2018/617) فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية عبر الحدود بأن هذا النوع من المساعدات، التي تأتي عملا بالقرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) والقرارات السابقة ذات الصلة، يعد جزءا أساسيا ومهما من الاستجابة الإنسانية في سورية، وأن الاعتماد على هذه المساعدات للسكان في بعض المحافظات في ازدياد، كما أشار السيد غينغ في مداخلته. ولذلك، لا بد من المحافظة عليها والبحث في تحسينها من أجل الوصول أيضا إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها حتى الآن.

ثانيا، نشاطر الأمين العام للأمم المتحدة القلق من التصعيد العسكري الأخير في جنوب غرب سورية، والذي تطرق إليه قبل قليل السيد دي ميستورا، والعواقب الإنسانية المحتملة لذلك التصعيد. ورأينا حاليا بعض هذه العواقب حيث بلغ عدد النازحين ما يقارب ٠٠٠ ٥٠. ونعبر عن القلق، كما ذكر السيد غينغ في مداخلته وإشارته إلى بعض الأرقام المتعلقة بالمرافق الصحية، من استهداف هذه المرافق وندين ذلك حيث أنه يمثل انتهاكا واضحا وصريحا لقرارات مجلس الأمن ويرقى إلى جرائم حرب. ونحث الجميع على احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ونستذكر اتفاق مناطق تخفيض التصعيد ووقف إطلاق النار في منطقة جنوب غرب سورية، والذي ساهم في الحفاظ على الهدوء في تلك المنطقة خلال العام الماضي.

وقبل أن أختتم مداخلتي، لعله من المناسب التذكير بأننا على بعد أيام قليلة فقط من مرور الذكرى السنوية السادسة على اعتماد بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) لعام ٢٠١٢، هذه المرجعية المحورية في الأزمة السورية، والتي وضعت خارطة طريق لمستقبل سورية وهي المرجعية التي اعتمدها مجلس الأمن

في قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والتي تحظى بدعم من قبل جامعة الدول العربية.

إن الشعب السوري، هذا الشعب الثري في تاريخه وثقافته وحضارته، لا يحتمل مزيدا من المعاناة الإنسانية. فعلينا جميعا مسؤولية تجاه دعم المسار السياسي، مسار يتوافق عليه جميع مكونات الشعب السوري الشقيق ويحافظ على وحدة واستقلال سورية وسلامة أراضيها وسيادتها ويحقق طموحات الشعب السوري المشروعة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا والمدير غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إننا نتفق جميعا على أن الحوار الشامل بين الأطراف السورية بتيسير من الأمم المتحدة، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للمساعي المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص لاستئناف عملية جنيف، مع التركيز بوجه خاص على تشكيل لجنة دستورية استنادا إلى البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. ونشيد بالمبعوث الخاص على إجراء سلسلة من المشاورات مع جميع الدول والأطراف المعنية. إنه يبذل جهودا لا تعرف الكلل في أداء مهامه، ويشجعنا أن هناك بعض التحركات الإيجابية فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الدستورية. وقد أحطنا علما بالاجتماعات الهامة جدا التي ستُعقد في ١٩ و ٢٢ و ٢٥ حزيران/يونيه. وفي ذلك الصدد، نرحب بحقيقة أن الحكومة السورية قدمت إلى المبعوث الخاص قائمة بـ ٥٠ اسما لإدراجها ضمن أعضاء اللجنة. وندرك أن المبعوث الخاص يواصل مشاوراته بغية أن تقدم المعارضة أيضا قائمتها. وهذا أمر بالغ الأهمية لأنه من الضروري كفالة أن تكون اللجنة ممثلة للشعب السوري وشاملة لكافة أطيافه. وكما قال المبعوث الخاص، لا غنى أيضا عن أن تتمتع اللجنة الدستورية بالمصداقية والشرعية الدولية.

وتجعل الحاجة إلى الدعم في مرحلة ما بعد النزاع من أجل إعادة الإعمار مسألة الشرعية بالغة الأهمية. وكما أكد المبعوث الخاص أيضا، من المهم أن يتولى السوريون زمام العملية، وهو ما أكده أيضا القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وذلك أيضا مبدأ لا يمكن إنكاره منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما يعمل المبعوث الخاص بلا كلل لتهيئة أرضية مشتركة فيما يتعلق بالمسار السياسي، حدثت تطورات خطيرة ومثيرة للقلق على أرض الواقع. وكما ذكر الأمين العام في البيانين الصحفيين الصادرين في ١٠ و ٢٢ حزيران/يونيه (SG/SM/19080 و SG/SM/19099 على التوالي)، فإن التصعيد العسكري في جنوب غرب سورية وإدلب هو مصدر قلق بالغ. وحيث أن المنطقتين تشملان مناطق التهدئة، ندعو جميع الأطراف إلى احترام ترتيبات وقف إطلاق النار والتحلي بضبط النفس. ونشجع جميع الجهات الضامنة على العمل معا وإنهاء التصعيد العسكري الحالي الذي يسبب المعاناة والتشريد في صفوف المدنيين ويشكل تهديدا للأمن الإقليمي.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٠ يونيه،

”تكتسي تهيئة بيئة هادئة ومأمونة ومحايدة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية تمكن جميع السوريين من التعبير عن الثقة في العملية السياسية أهمية قصوى.“ (S/2018/619، الفقرة ٤٥)

وبغية حماية المدنيين والمرافق المدنية، فضلا عن تهيئة بيئة داعمة للعملية السياسية، نشدد على أن التهدئة يجب أن تكون على رأس الأولويات. ومن الواضح أن التهدئة ضرورية أيضا لضمان جودة الوصول الإنساني للأمم المتحدة وشركائها في العمل الإنساني. وفي هذا الصدد، ولئن كان الانخفاض في عدد الأشخاص في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها يشكل تطورا إيجابيا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى وصول إنساني آمن ومستدام وكاف إلى جميع السوريين، استنادا

إلى تقييم احتياجاتهم الإنسانية. ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام، شهد هذا العام

"انهياراً في قدرة الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على الوصول إلى السكان عبر خطوط التماس من داخل الجمهورية العربية السورية." (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢)

ولهذا السبب، نعتقد أنه ما دامت الاحتياجات الإنسانية لا تزال مذهلة، ينبغي لجميع الأطراف أن تيسر وصول المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وسريعة ودون عوائق بحيث يتسنى وصول المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي صرف جميع التعهدات من أجل دعم البرامج الإنسانية. وقد أحطنا علما بما قاله السيد غينغ عن ذلك، لأنه بالتأكيد مصدر قلق لنا أيضاً.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود (S/2018/617)، استنادا إلى القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، الذي يشير إلى أن إيصال المعونات عبر الحدود لا يزال أمرا بالغ الأهمية لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين عبر أقصر الطرق. وفي حين أننا نعترف بهذه الحقيقة، نشجع الأمم المتحدة وشركائها على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما تلك التي يمكن أن تعزز التنسيق والشفافية والفعالية، بحيث لا تذهب المعونة إلا لمن يحتاجونها حقاً.

وأخيرا، نكرر التأكيد على موقفنا الثابت بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري الذي طال أمده، وأن على جميع الأطراف السورية أن تشارك بشكل فعال مع المبعوث الخاص الذي يواصل عمله الدبلوماسي من أجل إعادة إطلاق المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف. وينبغي للمجلس أيضاً أن يدعم جهود المبعوث الخاص في هذه المرحلة الحرجة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر السيد ستافان دي ميستورا والسيد غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في معظم أنحاء سورية، التي تخضع لسيطرة حكومتها الشرعية، تستمر عودة الحياة المدنية، بما في ذلك من خلال المساعدة الروسية النشطة. وتولي السلطات السورية اهتماماً كبيراً للمناطق المحررة حول دمشق وشمال محافظة حمص، حيث يعود السكان إليها. ويجري تطهير الشوارع في الغوطة الشرقية من الركام وإعادة بناء المباني السكنية. وتم تخصيص الأموال لإصلاح المرافق الطبية في كل من النشبية وحرستا ودوما ومليحة. وفي الرستن وتلبيسة، انتهى العمل في خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد العالي والمحطات الفرعية للمحولات. وأعلن عن استعادة وصلات الشحن بالسكك الحديدية بين محافظتي طرطوس وحمص.

ولا شيء من هذا القبيل يحدث في المناطق السورية المحتلة، في انتهاك لسيادتها، من قبل ما يسمى بالتحالف، الذي يختلق الذرائع للبقاء في الأراضي السورية لوقت أطول قليلا. لقد انقضت ستة أشهر منذ تحرير الرقة من الدولة الإسلامية في العراق والشام، لكن لا شيء قد تغير إلى الأفضل. إن من يسمون بالمحررين، بعد أن أحالوا المدينة إلى أنقاض – المرافق الطبية والمخابز وكل شيء – لا يفعلون شيئا لتحسين الأمور ويحاولون اليوم أن يحاضرونا عن الأخلاق. وقد نشأت أوضاع صعبة في مخيم الركبان، الذي يقع بالقرب من قاعدة التنف العسكرية، وهي منطقة مغلقة أمام الغرباء، ولا يتوقع حدوث أي تقدم فيما يتعلق بتسليم الإمدادات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، هناك تقارير عن مخطط فاسد تقوم بموجبه الجماعات المسلحة بتحميل الأشخاص الراغبين في مغادرة المخيم رسوماً باهظة تصل إلى ٥٠٠ دولار لكل أسرة.

ويبدو أن هناك حالات تأخير في الحصول على المساعدة الدولية المقدمة إلى سورية لإزالة الألغام، بما في ذلك من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي غضون

ذلك، أجرت وحدات من المركز الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للقوات المسلحة الروسية أربع عمليات في وقت قياسي فريدة من حيث الحجم والتعقيد. اثنتان في مجمع تدمر المعماري التاريخي وفي الجزء السكني من المدينة، واثنتان في حلب ودير الزور، مما مكن عشرات الآلاف من السوريين من العودة إلى ديارهم. وتم إنقاذ العديد من مقتنيات التراث العالمي التي لا تقدر بثمن. ولن أتلو الإحصاءات عن كمية الذخائر المتفجرة التي قام خبراء المتفجرات لدينا بتفكيكها، ولكن كانت بكميات كبيرة.

وليس هناك ما يبرر التهكم بشأن ما يسمى القانون رقم ١٠، الذي يهدف، خلافاً لما يحاول البعض إثارته، لا إلى نزع ملكية الممتلكات بل لحماية حقوق الملكية التي انتهكت أثناء الحرب. ولا يتجنب السوريون الاتصال مع خبراء الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، بل إنهم يستوضحون التفاصيل ويصغون إلى المشورة.

والمسألة الملحة هي استعادة المناطق المتضررة في الأعمال العدائية، ويتطلب ذلك مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي برمته بمشاركة نشطة للأمم المتحدة. والمساعدة على إعادة بناء سورية لا يمكن أن تكون مشروطة بأي مطالب سياسية. وتأمين إمكانية شراء الأدوية والمعدات الطبية من الخارج هي إحدى طرق البدء في إعادة تأهيل قطاع الرعاية الصحية وصناعة الأدوية المحلية.

إن نوعية تقرير الأمين العام (S/2018/617) بشأن استعراض العمليات الإنسانية عبر الحدود جاءت مخيبة للآمال. وهناك خطأ جسيم في الصفحة الأولى، حيث ذُكر أن العمليات الإنسانية عبر الحدود توفر للمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية. فمن أين جاء ذلك؟ فالقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي أنشأ الآلية، يشير إلى أن الإمدادات الإنسانية عبر الحدود تسلم للمقيمين في جميع أنحاء البلد ممن يحتاجون إلى المساعدة.

وبالامتناع عن التصويت على القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، وجهنا الرسالة الواضحة التي نعتقد أنها ضرورية للعمل على إنهاء الآلية. وفي نهج بناء، قررنا منح الأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى الوقت الكافي لإغلاق العمليات عبر الحدود وإرساء الأساس لإجراء حوار مع السلطات في دمشق حول طرق جديدة لإيصال المساعدات إلى السكان السوريين كافة. بيد أن الأمم المتحدة لم تغتنم هذه الفرصة. والتقرير لا يأخذ في الاعتبار الجوانب العسكرية والسياسية للحالة على أرض الواقع، ولا يتناول المبادئ الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك احترام سيادة الدول. ومن الغريب أن واضعي التقرير لم يجدوا عيباً واحداً في العمليات عبر الحدود. ومع ذلك، فهي موجودة، كما نعلم. وأود مرة أخرى أن أحث الأمانة العامة على التوصل إلى طرق لتهيئة انسحاب تدريجي ومتفق عليه من العمليات العابرة للحدود في المستقبل القريب.

في الأيام القليلة الماضية، قيل الكثير عن تصاعد التوترات في جنوب غرب سورية. وبالمناسبة، أود أن أشير إلى أننا، كغيرنا، لسنا غير مبالين إزاء القضايا الأمنية المتعلقة بالأردن وإسرائيل. وينبغي أن نشير إلى أن مقاتلي جبهة النصرة كثيراً ما ينظمون هجمات ضد أفراد الجيش السوري ويعرقلون تحقيق وقف إطلاق النار المحلي مع الجماعات المسلحة التي تريد إلقاء سلاحها والعودة إلى الحياة الطبيعية.

وكما نعلم، فإن السلطات تمنح هذه الفرص في إطار عفو من الحكومة. تتعرض مدينتي درعا والسويداء، فضلا عن القرى التي اختارت المصالحة، لقصف صاروخي ومدفعي من الجهاديين.

وثمة مصادر أخرى لانعدام الاستقرار. لا تزال الحالة في الفوعة وكفريا، التي وفقا لتصنيف الأمم المتحدة هي المنطقة الوحيدة المحاصرة في سورية، بالغة التوتر، حيث كثف الإرهابيون قصفهم للمناطق السكنية في حلب. وبدلا من أن يستخدم

بعض أصحاب المصلحة الخارجيين نفوذهم من أجل المساعدة على تحقيق المصالحة، فإنهم، على العكس من ذلك، يشجعون عملاءهم على القيام بأعمال هجومية، الأمر الذي يصعب اعتباره دليلا على استعدادهم للتعاون بشأن تخفيف التصعيد. ينبغي لنا أن نشير إلى أن أيا من الاتفاقات بشأن وقف للأعمال العدائية لا ينص على فترات توقف في مكافحة الإرهابيين. في سورية، يستمر القضاء على بقايا الجماعات الإرهابية. في ليلتي ١٧و ١٨ حزيران/يونيه، جرى شن غارات جوية واسعة النطاق بشكل متزامن على مواقع للجيش السوري وحلفائه بالقرب من قرية الهري، جنوب شرقي بلدة البوكمال في محافظة دير الزور. وقُتل نتيجة لذلك عشرات الأشخاص ممن هم في طليعة الكفاح ضد الإرهاب. وهذا ليس هو الحادث الأول من نوعه. ما الفائدة منه؟ من الذي يريد أن يمنح المتطرفين فرصة لرفع رؤوسهم عاليا والسعي لاستعادة المواقع التي خسروها؟

أود أن يعرف السيد دي ميستورا أن روسيا تعمل من أجل إحراز تقدم حاسم نحو التوصل إلى تسوية سياسية على أساس دولي متفق عليه تحت رعاية الأمم المتحدة. شارك السيد دي ميستورا مؤخرا في المشاورات الرفيعة المستوى مع ممثلي البلدان الضامنة لعملية أستانا، ولذلك فإنه يدرك تماما التزامنا الثابت بالحوار بين الأطراف السورية. وما فتئنا نعمل باستمرار مع مختلف الأطراف السورية من أجل تشجيعها على تنفيذ الجهود المشتركة. في هذه المرحلة، يتعلق الأمر أساسا بتنفيذ التوصيات المتعلقة بإنشاء اللجنة الدستورية التي تبلورت في مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. وقد قدمت الحكومة السورية قائمة بأعضائها. وكما نفهم الأمر، فإن جانب المعارضة، الذي تحوم حول وحدته الشكوك، بصدد النظر في هذا الأمر. في نهاية المطاف، بطبيعة الحال، فإن السوريين أنفسهم هم الذين يتعين عليهم الاتفاق على جميع التفاصيل الضرورية، بمساعدة الأمم المتحدة.

وفي سياق أوسع، فإن أول شيء ينبغي عمله هو استعادة العلاقات الطبيعية بين سورية والدول الأخرى في المنطقة، التي قوضت خلال النزاع، الأمر الذي من شأنه أن يحسن كثيرا الحالة في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): استمعت اليوم لكثير من الآراء والتقييمات السياسية والإنسانية للوضع السائد في بلدي، سورية، وذلك بمناسبة استعراض مجلسكم الموقر للتقرير الإنساني الثاني والخمسين للأمين العام (S/2018/619)؛ وكذلك استمعت لإحاطتين إعلاميتين من كل من السيد المبعوث الخاص والسيد مدير العمليات الإنسانية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لاحظت استمرار النضج السياسي والموضوعية والإحساس بالمسؤولية في مداخلات بعض الوفود، في حين اتسمت مداخلات البعض الآخر بالمغالطات والمكابرة على الاستمرار في قراءة المشهد السوري قراءة مغرضة وخاطئة ومشوهة لواقع الحال. لن أستفيض في الإجابة على كل النقاط التي وردت ولكنني سأكتفي بالتطرق لأهم ما سمعت.

أولا، بالنسبة للسيد المبعوث الخاص. تحدث في بداية إحاطته عن أن لديه ثلاث أولويات، وصفها بأنها أولا، التهدئة؛ ثانيا، إعادة إحياء العملية السياسية؛ ثالثا، ردم الهوة أو الفجوة بين أصحاب الشأن من خلال الدبلوماسية رفيعة المستوى. طبعا، هذا الكلام لا اعتراض لدينا عليه؛ ولكن لدينا ملاحظات وجيهة تقتضي أن يستمع إليها السيد المبعوث الخاص والسادة أعضاء المجلس. لقد غاب عن هذه الأولويات بعد سبع سنوات من حرب إرهابية ضروس فُرضت على بلدي، وبعد أربع سنوات من العمل مع السيد المبعوث الخاص في الشأن السوري، غاب عن السيد المبعوث الخاص أن يعتبر مكافحة الإرهاب أولوية؛ على الرغم مما يعرفه الجميع من أن داعش ما زالت موجودة في

سورية بحماية الأمريكيين، وجبهة النصرة ما زالت موجودة في سورية بحماية الأمريكيين والإسرائيليين وغيرهم. وهناك الكثير من الفصائل الإرهابية المسلحة التي رفضت الانضمام إلى اتفاق ''أستانا ٤'' الذي حضره السيد المبعوث الخاص في أستانا – كان معنا هناك – وهو الاتفاق الذي أنشأ مفهوم المناطق المنخفضة التصعيد. لماذا أقول هذا الكلام؟ أقول هذه الكلام لأن اتفاق ''أستانا ٤'' يستثني حكما من أحكامه المجموعات الإرهابية المسلحة التي ترفض الانضمام إلى هذا الاتفاق. يعني ليس فقط داعش والنصرة؛ لا؛ فهو يستثني أيضا المجموعات التي رفضت أو ترفض أو سترفض الانضمام إلى اتفاق أستانا.

إذا، مشهد الإرهاب ماثل أمامنا، منذ سبع سنوات. وانتقلنا، في موضوع مكافحة الإرهاب، من محاربة الوكيل إلى مواجهة الأصيل. اليوم، الصورة واضحة. قبل يومين، خرجت قوات إرهابية مسلحة من منطقتي التنف ومخيم الركبان وهاجمت مدينة السويداء ودرعا والمناطق التي يوجد فيها الجيش العربي السوري في تلك المنطقة. يعني ما أسميتموه أنتم في حديثكم، الجنوب السوري. إرهابيون خرجوا من منطقتي التنف ومخيم الركبان، وهما منطقتان تسيطر عليهما القوات الأمريكية كما تعرفون. أليس من واجب الجيش السوري أن يرد هذا الهجوم الإرهابي على مدينتين في الجنوب لحماية مئات الآلاف من المدنيين؟ هذا سؤال له علاقة بالأولوية التي غابت عن ذهن السيد المبعوث الخاص، ألا وهي أولوية مكافحة الإرهاب. لماذا يا سيد دي مستورا؟ لأننا اتفقنا على أن جدول أعمالنا في جنيف يتضمن أربع سلال، كما تتذكر، واحدة منها هي مكافحة الإرهاب. بمعنى أننا لا نبدأ من الصفر هنا في حديثنا اليوم، وإنما نذكر بعضنا البعض بأن أولوية مكافحة الإرهاب واردة في جدول أعمالنا في جنيف.

ثانيا، قال السيد المبعوث الخاص جملة خطيرة ومقلقة جدا بالنسبة لنا وبالنسبة للبعض. قال السيد المبعوث الخاص، وأقتبس،

''نحن في مجلس الأمن لا يمكن أن نسمح بتحول الوضع في الجنوب السوري إلى ما يشبه ما حدث في الغوطة الشرقية وحلب''، انتهى الاقتباس.

هل هذا الكلام، أيها السادة، من ولاية السيد المبعوث الخاص؟ هل من ولاية السيد المبعوث الخاص أن يرسم للقيادة السورية والحكومة السورية والجيش السوري كيفية مكافحة الإرهاب فوق الأراضي السورية. نحن لا نتحدث عن مكافحة الإرهاب فوق الأراضي الأمريكية ولا الفرنسية ولا البريطانية ولا السويدية ولا البولندية ولا الهولندية؛ نحن نتحدث عن مكافحة الإرهاب فوق أراضينا. يعني هذا جزء من سيادتنا. وأنتم أكدتموها في ٢٧ قرارا صدرت عن هذا المجلس. وكل قرارتكم تبدأ بعبارة وإذ يؤكد المجلس سيادة سورية ووحدة أراضيها.

إذا كنتم تقرون بمبدأ السيادة، فكيف تعتبرون، كما أشار أحد الزملاء وهو سفير السويد، أن ما يجري في الجنوب هو عدوان عسكري. فقد استخدم تعبير عدوان عسكري. هل الجيش السوري عندما يحارب الإرهاب في جنوب سورية، يقوم بعدوان؟

وقد قال زميلي، الممثل الدائم لفرنسا، إنه لا بد من حماية الخوذ البيضاء في الجولان. ومن العجيب أن يصدر هذا الكلام عن ممثل دائم في مجلس الأمن. فالخوذ البيضاء تنظيم إرهابي تابع لتنظيم القاعدة، تابع لجبهة النصرة. وهو ينشط في الجولان وغير الجولان وترعاه إسرائيل. وهذا جزء من المشكلة التي دأبنا على التحدث عنها. ثم يأتي زميلي، الممثل الدائم لفرنسا، ليقول إنه لا بد من حماية الخوذ البيضاء في الجولان. هل تتمثل ولاية مجلس الأمن في حماية الخوذ البيضاء في الجولان أم قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وهي قوات مجلس الأمن المنتشرة على طول خط الفصل، في الجولان؟ ما هي أولوية هذا المجلس: حماية الخوذ البيضاء أم حماية قوة الأمم المتحدة؟ وكما يعلم أعضاء المجلس، قامت الخوذ البيضاء وجبهة النصرة وغيرهما باختطاف

عناصر من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من وحدتي فيجي والفلبين قبل سنوات، الأمر الذي أدى إلى إخلاء الكثير من المواقع التابعة للقوة على خط الفصل منذ ثلاث سنوات.

ثم تطرق زميلي، ممثل فرنسا، إلى عبارة وردت بسرعة إلا أنني أعتقد أنكم انتبهتم إليها، وذلك عندما دعا إلى ”دايتون سوري“. هذا ما سمعته وأرجو أن أكون مخطئا. لقد قال إنه يمكن أن نصل إلى اتفاق دايتون سوري. ومن حسن الحظ أننا بدأنا جلسات اليوم بالحديث عن صربيا (انظر S/PV.8295) ووضع السيد ملاديتش وغيره في المحكمة الجنائية الدولية. فبعد أقل بقليل من ٢٥ سنة، حيث أن اتفاق دايتون وُقّع في عام ١٩٩٥، لا يزال مجلس الأمن ينظر في تفاصيل صغيرة، مع أنها هامة، تتعلق بمفرزات اتفاق دايتون. فهل يعني سفير فرنسا أن تدويل البعض للوضع في سورية ينبغي أن يكون على شاكلة اتفاق دايتون؟ طبعا، هذا الكلام مرفوض جملة وتفصيلا من حكومة بلدي.

وتحدث السيد غينغ بإسهاب عن تدهور الوضع الإنساني في تل رفعت وعفرين. وهو محق. لكنه لم يشر إلى أسباب تدهور الوضع الإنساني في تل رفعت وعفرين وكأن الغول التركي غير موجود في المشهد نهائيا وكأن السيد غينغ لم يسمع بالاحتلال التركي والغزو العسكري التركي لعفرين وتل رفعت. وما زاد الأمر سوءا أن السيد غينغ امتدح الدور التركي في إدخال المساعدات الإنسانية إلى تل رفعت وعفرين. أليس هذا الكلام معيبا في هذا المجلس؟ فبدلا من توجيه الاتهام للجانب التركي بأنه غزا جزءا من الأراضي السورية واحتل مدنا فيها وسبّب هذه المأساة الإنسانية في الشمال، نسمع من ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مدحا للدور التركي في إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي غزاها الجيش التركي.

نناقش اليوم التقرير الثاني والخمسين للأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). هذا القرار الذي عملت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، إلى جانب بعض أصحاب النفوذ في الأمانة العامة، جاهدين منذ صدور التقرير الأول عنه، على تسخيره ليكون أداة سياسة ضاغطة على الحكومة السورية لتنفيذ أجندات هذه الدول، والمتمثلة في التدخل في الشؤون الداخلية السورية وزعزعة أمنها واستقرارها. هذا بدلا من أن يكون الهدف من هذا القرار مساعدة السوريين على تجاوز معاناتهم نتيجة الحرب الإرهابية غير المسبوقة المفروضة عليهم.

وبعيدا عن الحملات الدعائية التي يحاول البعض جاهدا تسويقها بأن الحكومة السورية تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، تثبت الوقائع من جديد تعاون حكومة بلدي مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في البلد من أجل إيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها، الأمر الذي أكده التقرير قيد النقاش في الفقرة ٢٥ منه. وتشير الفقرة إلى أن الحكومة السورية قد وافقت خلال شهر أيار/مايو الماضي على كامل طلبات برنامج الأغذية العالمي، كامل طلبات برنامج الأغذية العالمي، والبالغ عددها ٢ ١٨٠ طلبا. كما وافقت الحكومة على كافة طلبات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا أدري سبب رضا برنامج الأغذية العالمي ومفوضية اللاجئين عن الحكومة السورية في حين أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية غير راض عنها. عجيب هذا الأمر!

إن ما يدعو للاستهجان هو تجاهل معدّي التقارير، البالغ عددها ٥٢ تقريرا، لجرائم موصوفة ضد سورية وشعبها، من احتلال وعدوان وغزو ودعم للإرهاب وفرض لتدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري. وهي التدابير التي تؤكد الأمم المتحدة مرار وسنويا على عدم شرعيتها ومخالفتها للقانون الدولي وللميثاق ولمبادئ حقوق الإنسان. ومع ذلك، استمعنا إلى شهادة غير موضوعية بشأن الأدوية في سورية، وكأن من تكلم لا يعرف أن الجانب التركي قد قام بتفكيك ١ ٤٤١ مصنعا ومعملا في حلب. وتم شحن آلات هذه المعامل إلي تركيا

وبيعها كخردة. وكان الكثير من هذه المعامل التي تم تفكيكها في حلب معامل أدوية. ثم تأتي العقوبات لتزيد الأمر سوءا. ولكن كل هذا المشهد لا أحد يراه، لا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولا الأمين العام ولا أحد.

وإن ما يدعو للاستهجان فعلا هو تجاهل معدّي التقرير أيضا لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في مدينة الرقة، وهو أمر تحدث عنه مشكورا رئيس المجلس، وفي مدن سورية أخرى بذريعة مكافحة الإرهاب، وتغاضيهم عن دور حكومات الدول الممولة والداعمة للإرهاب مثل السعودية وقطر وتركيا التي عملت وتعمل على التحريض على العنف والإرهاب ونشر الفكر المتطرف والكراهية واستثمار تعاليم دينية مشوهة. وإن ما يدعو للاستهجان فعلا هو غياب المهنية والمصداقية وبلوغها حدودا لا يمكن لأحد تقبلها. وهو ما تجلى في تعتيم مُعدّى التقرير على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقييم الوضع في مدينة الرقة. إذ اكتفى معدو التقرير بإشارات عامة واجتزاء للغات من تقرير البعثة وتقديمها بطريقة محرفة جدا وتجاهل ما تضمنه التقرير حول الوضع الكارثي في مدينة الرقة ومعاناة أهلها جراء الجرائم الجسيمة للتحالف الدولي والميليشيات المتحالفة معه.

في مدينة الرقة مئات الآلاف من الألغام. يموت كل شهر من ٥٠ إلى ٧٠ مدنيا سورية ممن عادوا إليها، وذلك جراء تفجيرات الألغام التي ما زال يمانع في التعامل معها بعض الوفود في هذه المنظمة الدولية. وقد مضى على مناقشاتنا مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر من ستة أشهر في محاولة للتوصل إلى اتفاق حول إزالة الألغام في الرقة. ستة أشهر. وأخيراً، توقفت العملية لمدة شهرين بسبب إصرار الدائرة على جلب شخص فرنسي معهم يتواجد في غازي عنتاب. بدون هذا الشخص لا يمكن إتمام عملية نزع الألغام – هكذا يرى برنامج الأمم المتحدة (دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام). بدون هذا الشخص الفرنسي لا يمكن نزع مئات الآلاف من الألغام في الرقة. ستة أشهر ولم تذهب بعد بعثة الأمم المتحدة/ الأمانة العامة لإزالة الألغام في الرقة.

إن ما يدعو للاستهجان هو تجاهل مُعدي التقرير، للمرة الثانية والخمسين، للجرائم الموصوفة التي ترتكبها إسرائيل واعتداءاتها المتكررة ضد سيادة أراضي الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك دعمها المتواصل للجماعات الإرهابية المتواجدة في منطقة الفصل، وعلى رأسها تنظيما داعش وجبهة النصرة الإرهابيين. إن ما يدعو للاستهجان والاستنكار أن كامل هذا المشهد بتداعياته الكبيرة على الوضع الإنساني في سورية لم يسترع انتباه معدي التقرير، على الرغم من تمرسهم بكتابة ٥٢ تقريرا منهم حتى الآن. لقد قامت حكومة بلادي بتوجيه رسالة رسمية تتضمن ردها على ما ورد في التقرير قيد النقاش. واسمحوا لي أن أشير بشكل مختصر إلى ما يلي.

أولا، لقد بات من الضروري مساءلة معدي التقرير على مخالفاتهم لمضامين قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، وإطلاقهم تسمية المعارضة المسلحة في إدلب على جبهة النصرة، أو هيئة تحرير الشام والجماعات الموالية لها والمتعاونة معها والمدرجة ككيان إرهابي على قائمة مجلس الأمن للكيانات الإرهابية.

ثانيا، لم يعد مقبولاً التسييس الواضح الذي يتبناه معدو التقرير بتحميلهم الحكومة السورية مسؤولية القصور في الوصول الإنساني، متجاهلين في الوقت ذاته العقبات الحقيقية التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية في سورية إلى مستحقيها، لا سيما التراخي الكبير من قبل ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في دمشق في الاضطلاع بمسؤولياتهم ومهامهم ورفضهم التحرك إلى المناطق المحررة وتلك التي شهدت المصالحات، والانتقائية البالغة التي يمارسونها في عملهم ومساعداتهم التي يفترض أن تكون

إنسانية وغير تمييزية، علاوة على نقص التمويل وربط المانحين لتمويلهم بشروط سياسية تتعارض مع مبادئ العمل الإنساني.

ثالثا، ما الهدف من تغاضي معدي التقرير عن حقيقة أن العدوان التركي على عفرين هو المسبب الأساسي لتشريد ومعاناة مدنيي المدينة؟

لقد استغل داعمو وممولو جبهة النصرة في مجلس الأمن – وكعادتهم مع كل تقدم يحققه الجيش العربي السوري ضد هذا التنظيم الإرهابي – هذه الجلسة لتوجيه اتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة ضد حكومة بلادي في محاولة منهم لرفع معنويات عناصر هذا التنظيم الإجرامي.

ختاماً، تؤكد حكومة بلادي على الاستمرار في محاربة الإرهاب الدولي بلا هوادة على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية، مشددة على موقفها الثابت والمتمثل في أن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي أساسه الحوار السوري – السوري، بقيادة سورية دون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة. ونؤكد موقفنا المبدئي أن حل الأزمة السورية هو حل سياسي، أساسه الحوار السوري – بقيادة السوريين دون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل السويد الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أقدر حقيقة أن جميع أعضاء المجلس قد تكلموا. وكنت قد أشرت مع بعض الزملاء، بما في ذلك الكويت، إلى أننا نود مناقشة العملية السياسية ومناقشة السيد دي ميستورا بشأن سبل المضي قدما. ومع ذلك، فإنني أفهم واحترم قرار الرئيس أن ذلك لن يكون ممكنا اليوم. ولكن آمل أن نتمكن من القيام بذلك في القريب العاجل.

وبعد أن استمعنا إلى مداخلة ممثل سورية، أود أن أقول بضع كلمات. ولن أتطرق إلى المغالطات العديدة في بيانه، بما في ذلك الإشارة إلى ملاحظة كنت قد أبديتها. وأود أن أقول – وأنا أفعل ذلك باسم الكويت أيضاً – أنه ينبغي لنا جميعا أن ندعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والعمل الذي يقوم به نيابة عن الجميع.

وما يلي بيان مشترك بين السويد والكويت. أود أن أدلي بثلاث نقاط فيما يتعلق بالحالة الإنسانية.

أولا، وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء حقيقة أن عام ٢٠١٨ قد شهد

> ”انهياراً في قدرة الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على الوصول إلى السكان عبر خطوط التماس من داخل الجمهورية العربية السورية.“ (S/2018/619، الفقرة ٤٢)

إن جزءاً ضئيلاً فحسب من الأشخاص المحتاجين هم من يمكن الوصول إليهم، وإن هناك تراجعا فيما يتعلق بالوصول الإنساني في سورية. ونشجع ذوي النفوذ، في حواراتهم مع دمشق – وهذه فرصة أن أقول ذلك مباشرة للممثل السوري – على تكثيف التوقيع على رسائل تيسير القوافل وبرامج الأمم المتحدة العادية إلى المناطق التي استعادتها القوات الحكومية مؤخرا والموافقة على التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ثانيا، إننا ندين الهجمات المستمرة ضد المرافق الطبية، التي سجلت زيادة في عام ٢٠١٨. ونأسف لاستمرار إزالة ورفض المواد الطبية من قوافل المساعدة الإنسانية. فهذه الأعمال قد ترقى إلى جرائم حرب.

ثالثاً، نرحب بتقرير الأمين العام عن استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود (S/2018/617). وبما أن الوصول

عبر الخطوط يكاد يكون معدوماً، فإن الترتيبات العابرة للحدود ما زالت تشكل جزءا بالغ الأهمية من الاستجابة الإنسانية. وهي طريقة منقذة للحياة، حيث أن ٢,٦٧ مليون شخص يعتمدون على المساعدات الإنسانية عبر الحدود. ونلاحظ أن تدقيق عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود في سورية، وكذلك آليات المساءلة القائمة، مماثلة في مستواها إن لم يكن أعلى من المتبع في العمليات الإنسانية المماثلة الأخرى.

أخيراً، أود أن أثني على الأمم المتحدة لما تبذله من جهود فيما يتعلق بالحالة الإنسانية. ونتطلع إلى سماع المزيد في الوقت المناسب بخصوص العمل على تنفيذ التوصيات. ونؤكد للسيد غينغ وموظفيه دعمنا الكامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالطبع، سنواصل حوارنا بشأن هذه المسألة. واعتباراً من ١ تموز/يوليه، سنكون جميعاً تحت القيادة القديرة لممثل السويد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.